راجي عنايت

سياسات العصر الشمسي
بدائل اقتصادية

تأليف : هازيل هندرسون



راجي عنايت

سياسات العصر الشمسي
بدائل اقتصادية

تأليف : هازيل هندرسون

عنايت، راجي

سياسات العصر الشمسي: بدائل اقتصادية/ هازيل هندرسون؛ راجي عنايت (ترجمة).

القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، ٢٠١١. ط 1

126ص ؛ 21 سم

١- الطاقة الشمسية- اقتصاديات

٢- الطاقة المتجددة

أ- المؤلف

رقم الإيداع: ١٧٦٠١/ ٢٠١٠

الترقيم الدولي

I.S.B.N.: 978-977-6370-06-7



روافد للنشر والتوزيع

١١ شارع أحمد لطفي السيد

غمرة - القاهرة (ج م ع)

تليفون 26742730 202+

+2 0122235071

info@rwafead.com
rwafead@gmail.com
www.rwafead.com

تصميم الغلاف : نهاد عبد الغني

الإخراج الداخلي / أحمد عبد المقصود

تقديم

هذا الكتاب، يؤكّد ما نقول به دائما من ضرورة النظر إلى الأشياء بعين جديدة، حتّى نستطيع أن نفهم التغيّرات الهائلة المتسارعة التي يمرّ بها الجنس البشري، وانعكاسها على كلّ شيئ في حياتنا. ورغم أن "الاقتصاد"، هو موضوع انشغال المفكّرة المستقبلية هازيل هندرسون، مؤلّفة "سياسات العصر الشمسي"، إلاّ أنّها نجحت في ممارسة النظر إلى أوضاع البشرية من "منظور عين الطائر"، تغوص في التفاصيل والوقائع والإحصائيات والأرقام، لكن العلاقات المتبادلة بين الأشياء، والصورة الكلّية المتكاملة، لا تغيب عنها في كلّ ما تطرحه من تحليلات وأفكار .

إنّنا في مصر، ونحن نعيد بناء اقتصادنا، في حدود الاجتهادات التقليدية، نحتاج إلى أفكار هازيل هندرسون أشدّ الحاجة. ونحتاج - أيضا- أن نتعلّم من طريقتها في التفكير الابتكاري، الذي لا تحدّه الرؤى التقليدية النابعة من عصور منصرمة، والذي يتيح التعرّف على النسب الواقعية بين الأشياء .

والآن، دعونا نري ما تقوله هازيل هندرسون في كتابها هذا .

راجي عنايت

مقدمة

في مقدّمة كتابها "سياسات العصر الشمسي"، تقول الكاتبة المستقبلية هازيل هندرسون، إن أغلب الكتاب يدور حول التعامل مع التغيير. فمعظم الناس، سواء كانوا من الأمريكيين أو الروس أو الصينيين أو غيرهم، يتأثرون بحالة عدم اليقين المحيّرة، نتيجة قيام المجتمعات البشرية بإعادة بناء ذاتها، و ترتيب نفسها، وسط عمليات التحول العالمية العديدة، التي تتم حاليًا. هناك - على الأقلّ- سبع عمليات كبرى للتحوّل إلى العالمية، تغيّر حياتنا بالكامل، في مجالات:

١- الإنتاج و التكنولوجيا.

٢- التوظيف و العمل و الهجرة.

٣- المال و الديون و المعلومات (التي أصبح من الممكن اعتبارها بديلاً للمال).

٤- سباق التسلّح والعسكرية.

٥- التلوّث العالمي و استنزاف الموارد.

٦- الثقافة والاستهلاك.

٧- وأخيرا عمليات إعادة البناء والترتيبات المتعدّدة، والتي تولّدها العمليات العالمية الست السابقة.

هذه العمليات تكون دائرية، ومتبادلة التأثير، ومتسارعة نتيجة لتبادلها التأثير، لا يمكن المضي بها في عكس اتّجاهها.

واليوم، هناك من يدّعي بأن الولايات الأمريكية المتّحدة قد كسبت الحرب الباردة، مستشهدين ببروسترويكا جورباشوف، والصين الجديدة التي بدأ دينج زياوينج تشييدها، كدليل على تفوّق الرأسمالية، وفشل الشيوعية. وهذا الكتاب يفنّد مثل هذه الاستخلاصات الساذجة، ويشير إلى استنفاذ غرض كل من هاتين الأيديولوجيتين، ويستكشف تنافسهما التاريخي، الذي ثبت أنّه مجرّد اختلاف في التناول، سعيا إلى نفس الغاية، ألا وهي التصنيع . والكتاب يستعرض التاريخ القصير للصناعة الذي لم يتجاوز ٣٠٠عاماً، والتي كانت - في حد ذاتها- أيديولوجية قويّة، ونظاماً غيّر وجه كوكبنا، وأطلق عقال القوى التي تحوّل في الوقت الحالي جميع المجتمعات البشرية، بل والغلاف الجوّي نفسه.

وقد أطلقت على هذا التحوّل لما بعد الصناعة عدّة أسماء. "عصر ما بعد الصناعة" (دانييل بيل)، "الموجة الثالثة" (آلفين توفلر)، "عصر المعلومات" (يونيجي ماسودا، وجون ناسبيت)، "عصرالاتّصالات" (روبرت تيوبالد)، "نقطة التحوّل" (فريجوف كابرا)، والإسم الذي اخترته "العصر الشمسي" .

و"العصر الشمسي"، يشير إلى ماهو أكثر بكثير من التحوّل إلى المجتمعات التي تعتمد في وقودها على المصادر الشمسية والمتجددة، التي تعمل وفق العلوم البيئية المتطوّرة، وتستخدم التكنولوجيات المتوافقة بيولوجياً. وهذه التسمية تعني تحولاً في الأسس والمبادئ، من المعرفة الاختزالية ذات الأهداف المتشرذمة، والرؤية الصناعية الميكانيكية للعالم، إلى الإدراك الواعي بالإعتماد المتبادل لجميع أشكال الحياة على الأرض. وتعني أن كوكبنا الأرض، كائن حيّ، ونحن البشر مشاركون (وليس مجرد متفرّجون)، فيما تتكشّف عنه الحياة من تطوّرات. وتقول هازيل هندرسون في مقدّمة كتابها، إن هذا الكتاب يمثّل الإطار العام لأفكارها،

وأن بعض ما جاء فيه قد تبنّته الولايات المتّحدة، كما تبنّت العديد من هذه الأفكار دول أخرى. وتقول"هدفي الإستراتيجي من هذا الكتاب، كان الاستكشاف الأكثر عمقا، للأسباب التي جعلت (الاقتصاديات) تنفرد بالتحكّم في صنع السياسات العامّة، إلى حدّ استبعاد العديد من النظم الأخرى الأكثر كفاءة، بما في ذلك نظرية النظم العامة، والسيبرنتيقا، والبيئة، ونظرية الألعاب، وعلم الإنسان، والهندسة، والبيولوجيا، إلى غير ذلك. لقد أردت تقديم دليل يساعد المواطنين على فكّ غموض وأسرار تحليلات السياسة الاقتصادية، والتصريحات اليومية عن إجمالي الدخل القومي، والتضخّم، والتوازن التجاري، والعجز، وأسعار الفائدة ، إلى آخر ذلك ممّا يعتّم الحوار الحيوي حول الخواص الجديدة، ويحول دون خلق مستقبلات إيجابية للعائلة البشرية".

الباب الأول
سياسات ما بعد الصناعة

يتضمّن كتاب"سياسات العصر الشمسي" ثلاثة أجزاء. والجزء الأول عنوانه "العصر القادم لصناعة سياسات ما بعد الصناعة"، يحتوي على ستّة أقسام، يناقش القسم الأوّل "سياسات إعادة صياغة المفاهيم"، باعتبار أن إعادة صياغة المفاهيم والمضامين والمدارك، هي السبيل الوحيد للتعامل مع العالم سريع التغيّر الذي نعيش فيه.

تقول هازيل هندرسون، إنّنا نشهد اليوم العجز المتزايد، في جميع المجتمعات الصناعية المتطوّرة، عن إدارة ذاتها. ونحن نرى بوضوح شديد، هذه الأمراض الجديدة الغريبة، كالتضخّم البنيوي، والبطالة البنيوية. ورجال الاقتصاد الذين يحاولون التعامل مع هذه الأمراض، يفكّرون بشكل مستمرّ بعيداً عن أسبابها الحقيقية. هذه الأسباب يمكن فهمها بشكل أفضل خارج النظم الاقتصادية. فجذورها تكمن في الطريقة التي نستخدم بها الموارد والمواد الخام، وتكمن بصفة خاصّة في التكنولوجيات التي نعمل على تطويرها، والتي يقتصر توجّهها على رأس المال والطاقة.

يريكنا قادة الصناعة، عندما يتكلّمون عن قدرتهم على الأخذ بيدنا ثانية إلى سبيل الرخاء، بينما يحاولون في نفس الوقت أن يقنعونا بوجود أزمة في الطاقة، وأن المواد الخام تصبح أكثر ندرة. إذا ما فكرنا في أن كلّ أبعاد المجتمع البشري، يمكن اختزالها إلى شيئ مجرّد إسمه "الاقتصاد"، فلا عجب في فقداننا القدرة على التحكّم في المجتمع.

إن الأمر لم يكن أبدا "النمو" في مقابل "عدم النمو"، فالأهم هو (ما) الذي ينمو، و(ما) الذي يضعف، و(ما) الذي يجب أن نحصل عليه. وبالطبع، الذي يضعف وينحدر هو النمط الخاص للمجتمع الصناعي، القائم على المزيد من استنزاف الموارد، وعلى الموارد غير المتجدّدة، والذي ينمو هو اقتصاد الموارد المتجدّدة، رغم أن رجال الإحصاء لا يرصدون ذلك النمو، لأنهم لم يدركوه بعد.

السر في العلاقة بين الكل والأجزاء

قامت القرون الثلاثة الأخيرة في الغرب، عصر التنوير العلمي، على الإيجابية المنطقية، والعقلانية الذرائعية، التي ورثناها عن الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت. وقد قادنا ذلك المنطق - الذي جعلنا نصدّق أن بإمكاننا أن نفهم الكلّ باختبار أجزائه- إلى برج بابل "الاختزالية"، الذي يمزّق حاليا معرفتنا وقدرتنا على رسم السياسات. لقد كانت السبب في التخبّط الحالي بين الوكالات والهيئات والمؤسّسات ذات الأغراض الخاصّة، التي تحاول جميعها تعظيم الأهداف الضيّقة. هذه الكيانات تفتقد أي توافق له معناه، وأي مجموعة من القيم أو الأهداف أو المبادئ المعلنة الواضحة، فيما عدا الملاحقة ضيّقة الأفق لما تطلق عليه"الكفاءة"، التي هي في ذاتها عبارة عن مفهوم غير محدّد، أصبح متجسّداً كشعار رئيسي في عصرنا الشمولي. ونحن نادرا ما نسأل أنفسنا الأسئلة الأهم: "الكفاءة لمن؟"، أو "الكفاءة على أي مدى زمني؟".

المشاكل والمصاعب الاقتصادية التي يواجهها مجتمعنا الصناعي، هي من أعراض الإنتقال من الاقتصاديات التي تعظّم الإنتاج، وتقوم على الموارد غير المتجددة، إلى الاقتصاديات التي تخفض العادم، وتعيد استخدام وتدوير كلّ شيئ، وتعظّم الموارد المتجدّدة، وتدار من أجل الإنتاجية متواصلة العائد. لقد فهم الفلاّحون دائما، ما الذي تعنيه الإنتاجية متواصلة العائد، وعلينا اليوم أن ندرّس هذا لاقتصاديينا.

في المستقبل، قد نصل إلى أساس منطقي جديد كامل للإنتاج والاستهلاك. كنّا ننظر دائما إلى البيت الأمريكي كوحدة استهلاكية، ولقد بدأنا الآن نرى الصورة البازغة للبيت الأمريكي كوحدة إنتاجية، الأمر الذي كانت عليه قبل الثورة الصناعية. يتجلّى ذلك، إبتداء من ألواح تجميع الطاقة الشمسية التي يضعها الناس على أسطح بيوتهم، لكي ينهوا إرتباطهم مع شركات الطاقة. كما يتجلّى في التعليب المنزلي، وفي الحرف، وفي تصاعد الإصلاحات التي يقوم بها أفراد الأسرة. وهذا - في أساسه- فهم لمعنى "قيمة الاستخدام" ، وهذا هو ما يعنيه الاقتصاد المضاد. إنّنا نمضي إلى قيمة الاستخدام، وليس قيمة السوق. أي قيمة المنتج من أجل الاستخدام الشخصي، وليس للبيع. إنّنا نشهد اليوم بزوغ هذه النشاطات الصغيرة، التي لم تكن قادرة أن تتحقّق في عصر الطاقة الرخيصة.

إعادة صياغة المفاهيم والقيم

لقد أوصلنا التطوّر الخاص للمجتمع الصناعي إلى النقطة التي يجب علينا عندها أن نغيّر أنفسنا. وهذا يعني أن علينا إعادة بناء مفاهيمنا حول أوضاعنا، و أن نعيد تشكيل قيمنا.

والقيم الجديدة لا يرجع ظهورها فقط إلى أن الناس بدأت تتساءل حول جدوى المنافسة والتكنولوجيا العالية وسباق الفئران في إتّجاه الحضر والمدن. فهذا هو جانب من الحقيقة. لكن السبب الأهم بكثير، هو أن هدف الثروة المادية المتصاعدة، في مجتمعات الصناعة بما تتضمنه من استهلاك جماهيري على نطاق واسع، لم يعد - ببساطة- على نفس الواقعية التي كان عليها، بالرغم ممّا تقول به الدعاية والإعلانات للجمهور. و بديهي أن التضخّم هو العرض الأكثر شيوعاً، و الذي يرمي بنا ببطء إلى الأرض.

وأن هناك أيضا رفضا متنامياً للمنافسة باعتبارها الوسيلة الأساسية لتغذية هذا النوع من الاقتصاد الذي نأخذ به. وفي عام ١٩٣٧، كتبت عالمة النفس كارين هورني، واصفة ما أسمته "الشخصية العصابية لزمننا"، متحدّثة عن المرض العصابي الذي يصاب به الأمريكي بصفة خاصة، نتيجة للمنافسة المحتدمة. وقالت أن هناك ثلاثة خصائص لذلك المرض العصابي: الأول، هو العدوانية التي يتم إشعال نارها. والثاني، هو الرغبة في الحصول على البضائع الماديّة، والتي يتم التحريض عليها بشدّة، بحيث يصعب على الفرد أن يصل إلى حدّ في إرضائها. أمّا الثالث، فهو أن الناس مع توقّعاتهم متزايدة القوّة حول

الحرّية المطلقة، لا يجدون تلك الأحلام منسجمة مع الحدود المجتمعية التي تحيط بنا حالياً.

ويبدو لي أن مهمتنا، لا يجب أن تكون أقلّ من إعادة تدوير أنفسنا، وإعادة تدوير ثقافتنا. لكن لسوء الحظ، أصبح خيالنا الاجتماعي محتلاً ومشغولاً، بكل هذا الأثاث التكنولوجي، الذي يحيط بنا. هذه المظاهر المستمدّة من النظام القيمي الصناعي، تعزلنا عن الواقع المباشر لمحيطنا الحيوي. هذه البيئة التكنولوجية، على درجة من الاقتحام و الحضور الدائم، بحيث أصبحت تقدّم إجابات فورية على الأسئلة، حتّى تلك التي لم نسألها. إنّها تقترح علينا الحل التكنولوجي، وطريق الخروج من المشاكل.

لكي نستعيد وندعم رؤيتنا التخيّلية، التي تعتبر حاليا سلاحنا الحيوي، يكون علينا أن نعيد النظر في أوضاعنا، بالنسبة للزمان والمكان.

سراديب النمل

تطرح المؤلّفة هازيل هندرسون تدريبا تخيّلياً يساعدنا على إعادة النظر هذه فتقول على سبيل المثال، أجده تدريباً غاية في الفائدة، أن نتخيّل أنفسنا مخلوقات قادمة من الفضاء الخارجي، لزيارة قصيرة إلى كوكب الأرض، فهذا يكسبنا رؤية كلّية جديدة لأوضاعنا.

وهناك صورة أخرى أميل إلى استخدامها بهدف وضوح الرؤية، وهو أن نتصور أنفسنا، أبناء الجنس البشري، أفراد في مملكة من ممالك النمل. وأنّنا عشنا، لأجيال عديدة، في سرداب ضيّق بالطابق الأرضي لأحد المنازل. وبعد أن تكاثرنا، أصبح علينا مع ظهور الجيل الحالي أن نخرج من ذلك السرداب، إلى سطح الأرض. طوال الزمن الي عشناه داخل ذلك السرداب، تأسّست لدينا جغرافيا نمليّة، ورياضيات نمليّة، واقتصاديات نمليّة، وعلوم طبيعية نملية، وكلّها كانت متوافقة مع واقعنا الذي كنّا نعيشه. وفجأة، ننظر حولنا، فنرى أنّنا لم نكن فقط نعيش على مدي أجيالنا داخل ذلك السرداب، بل أن البيت انهار من حولنا، وتطاير سقفه من فوقنا. ثم نتعرّف على مشهد هائل، في الزمان والمكان يستوجب مراجعة كلّ اقتصادياتنا، ورياضيّاتنا، وعلومنا الطبيعية، وجميع نظمنا. مثل هذه التشبيهات والرؤى هي فقط التي يمكن أن تساعدنا في تنظيم صخب الاندفاع المعلوماتي، الذي نغرق فيه جميعاً.

وعلى نفس القياس، أن نختبر - مرّة أخرى- أساطيرنا، لأن الأساطيركانت دائماً أكثر الرموز فعاّلية في التجربة الإنسانية. وبإمكاننا القول بأن الأساطير هي الجينات الوراثية الاجتماعية. كما

أن هناك الكثير من الحكمة التي يجب علينا أن نتذكّرها، من هذه التقاليد. ولهذا، فمن أجل خطوة تطوّرنا القادمة، يكون علينا أن نصل بأنفسنا كلّها، الجسد والعقل والروح، إلى مستويات جديدة من الإدراك و الحيوية.

حملات الحدّ من التسوّق

نحن في حاجة إلى عملية إعادة بناء كاملة لاقتصادياتنا، و لكل الأوهام الإحصائية التي نحاول عن طريقها إدارة ذلك التجريد الذي نطلق عليه كلمة"الاقتصاد". وعلينا أن ندخل في حساباتنا كلّ أنواع البيانات، من العديد من النظم الأخرى ، بما في ذلك علم النفس والأحياء والطبيعة. وعلى رجال الاقتصاد، إمّا أن يتعلّموا هذا، أو أن يجدوا أنفسهم خارج حياتنا.

جانب "التكلفة- الإجتماعية" في دفتر الحسابات، يكاد أن يكون صورة مطابقة لإجمالي الدخل القومي. وبكلمات أخرى، يمكننا تقييم هذه المجتمعات الصناعية، بمعيار التكاليف الاجتماعية التي تتسبّب فيها، سواء كان ذلك تكاليف إزالة آثار تلويث الأنهار، أو حوادث المفاعلات النووية. بعض هذه التكاليف الاجتماعية، قد بدأت تخضع للتقييم، ولكن بشكل غير كاف للغاية. بإمكاننا أن نضع نموذجا لمجتمع صناعي، يمكن أن يوضّح جميع قطاعات الإنتاج الصناعي المختلفة التي تنتج من "السيئ"، أكثر ممّا تنتج من"الجيد".

المثال الواضح على هذا نجده في صناعة الدواء، حيث نجد المزيد من"اللااقتصاد" و"اللاخدمات"، في مكان الإنتاج الحقيقي. ومن الواضح، أنّنا يجب أن نبدأ الفصل بين "الجيد" و"الرديئ"، وبين ماهو "ثروة" وما هو"علّة". علينا أن نعيد التفكير في هذا النظام بأكمله. فالصناعات التي تستنزف الموارد، ستذبل في المستقبل. والعديد من الشركات في هذا المجال، قد تجد نفسها مضطرّة إلى أن تلجأ إلى "اللا تسويق". فمع ارتفاع أسعار الموارد، ستجد بعض المنتجات نفسها خارج السوق. وقد بدأت

حملات اللاتسويق منذ سنوات، عندما شرعت مرافق الكهرباء في حض الجمهور على عدم إستخدام الكهرباء. وبحكم الضرورة، تسعى أيضاً شركات البترول إلى أن تلجأ إلى اللاتسويق، والحض على الاقتصاد في استهلاكه.

وفي الحملات الانتخابية الأخيرة، تنافس السياسيون في تقديم تخفيضات زائفة في الضرائب، وفي التهرّب من القضايا الحاسمة، بدلا من مساعدتنا على مواجهة ما ينتظرنا من مرحلة قاتمة لا يمكن تجنّبها، عندما تبدأ الاقتصاديات الصناعية تحوّلها المؤلم تجاه الاستهلاك الأقل من الموارد، سواء في الإنتاج أو في الاستهلاك.

إنّنا نمضي إلى مرحلة إعادة صياغة المفاهيم والابتكار، وإعادة توجيه الاستثمارات، وإعادة التدوير، وإعادة التصميم من أجل الحفاظ على البيئة والموارد، وإعادة التسكين واستخدام المباني من أجل حياة جديدة، وإحياء المدن الصغيرة والمشروعات الإقتصادية الصغيرة، وإحياء المشروعات المحليّة المعتمدة على الجيرة، والتعاونيات، وتنمية المجتمعات، ممّا يطلق الطاقة، والإمكانات، البشرية في المحليّات والأقاليم.

الأوجهات الجديدة للأرقام

هذا النبت النامي للامركزية، وللاقتصاد المضاد غير الرسمي، آخذ في الانتشار والشيوع. فهناك ٥٠مليون أمريكي ينتمون إلى التعاونيات. وفي عام ١٩٧٧، قام ٣٢ مليون مواطن بزرع ما يساوي ١٤مليون دولارا من الخضروات. كما أن هناك ٥ ملايين مواطن ينتمون إلى جماعات خدمة الذات للرعاية الصحّية. أمّا عمليات إصلاح وتجديد البيوت، في إطار "اصنعها بنفسك"، فقد حقّقت ما يصل إلى١٨بليون دولارا من مبيعات أدوات ومواد البناء. وفي عام ١٩٧٦، فإنّ زيادة التشغيل بنسبة ١٠في المائة، التي يشير إليها الاقتصاد"الرسمي"، يعود الفضل فيها إلى زيادة عمليات التشغيل الذاتي بين المواطنين. وتقرير عام ١٩٧٦لمعهد أبحاث ستانفورد، حول "البساطة الطوعية"، يشير إلى أن ٥ مليون أمريكي قد أعلنوا خروجهم من سباق الفئران الصناعي، بتخفيض احتياجاتهم من النقود، لحساب العيش وفق أساليب بسيطة للحياة، والسعي بشكل أكثر إلى إثراء ذواتهم الداخلية.

ومع تزايد عدد الفارين من الاقتصاد الرسمي، أو الذين يرتضون بالعمل لبعض الوقت، رغم ما يعنيه هذا من انخفاض في دخولهم، فإن ذلك سيخفّف بعض الضغط على الطلب الزائد، ممّا يفتح المجال لمزيد من الوظائف لمن تحتاجهم القطاعات الجديدة في الصناعة.

نمو "اقتصاد ما تحت الأرض"، أو الاقتصاد الخفي هذا، يتم قياسه حالياً بعناية، ومنذ أن ظهر مقال بيتر جورمان في فاينانشيال أناليست جورنال، في نوفمبر ١٩٧٧. يقول المقال أن هناك ٢٠٠بليون دولارا سنوياً، لا تظهر في حسابات الحكومة، خارج تقديرات إجمالي الدخل

القـومي. وقـد أثبتـت الدراسـات بعـد ذلـك، في الولايـات المتّحـدة وأوروبـا صـحة مـا جـاء بالمقـال. الكـثير مـن هـذا المـال يـرجـع لمجـرّد التهـرّب مـن الضـرائب، مثـل عـدم التبليـغ عـن جانـب مـن الإيـرادات أو التعـاملات النقديـة، إلاّ أن جانبـا مـن ذلـك الـرقم يـرجـع إلى أولئـك الـذين قـد إعتمـدوا في نشـاطهم علـى المقايضـة، وإلى شـيوع خدمـة الـذات المتمثّلـة في شـعار"اصنعها بنفسـك"، أو إلى أسـاليب الحيـاة الـتي تعتمـد علـى الـدعم والمسـاندة المتبادلـة. هـذا الاقتصـاد المضـاد الجديـد، يسـتخدم الأقـل مـن النقل و الإنتقال، ويكون مجتمعياً في توجّهه.

الخروج من المدن واعتماد على الذات

وتفيد إحصاءات السكّان حالياً، عودة الأفراد إلى المدن الصغيرة، و المناطق الريفية . ففي عام ١٩٧٥، ولأوّل مرة منذ بداية القرن، كانت الهجرة إلى خارج المدن الكبرى، والمناطق الحضرية، أكبر من الهجرة التقليدية إليها . وهذه الهجرة لم تتم إلى الضواحي، بل إلى الغابات و المناطق الريفية.

وعلى نفس القياس، نرى نمو حركة زراعة الحدائق ذاتياً. تقول التقارير أن ٤٣ في المائة من الأسر بالولايات المتّحدة الأمريكية، تقوم باستزراع حاجتها من الفاكهة والخضروات في الحدائق الخاصّة. والنمو الذي نشهده في حركات الرعاية الصحّية الوقائية، ورياضة الجري، ومراعاة الوزن، والأطعمة العضوية، يؤكّد ذلك التوجّه الذي نتحدّث عنه.

وهناك أيضاً، النموالملحوظ في التكنولوجيات البديلة، تلك التكنولوجيات التي تقوم على الموارد المتجدّدة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة جوف الأرض. ويكفي للتدليل على هذا، أن صناعات الطاقة الشمسية قد تجاوز نشاطها العشرة بلايين الدولارات .

وليس أدلّ على تجاهل الاقتصاديات التقليدية للنظام الحقيقي للعالم، أن ٨٠ في المائة من ادّخارات العالم، تكون محليّة وغير رسمية وغير داخلة في سوق المال، ومن ثم فهي لا تحسب في إحصاءات الاقتصاديين، أو في المدّخرات، أو في تكوين رؤوس الأموال.

ما بعد العرقية والقومية والجنس

نحن نحتاج إلى التفكير عالميا، والفعل محليّا. كما نحتاج أن ننقّي رؤيتنا، حتّى نتمكن من إزاحة كلّ الحدود الضيّقة، التي أقمها التزامنا بمنطق (إمّا- أو)، ونتبين أنها غير قائمة خارج عقولنا.

هذا النوع من إعادة التكامل لإدراكنا، يقتضي أن نأخذ في الاعتبار، مجتمعاتنا ودولنا واختلافاتنا العرقية. علينا أن نمضي إلى ما هو أبعد من العرقية، والتحيّز للجنس، والقومية، وما هو أبعد من التناول النمطي الذي تشجّعه الرؤية من خلال العالم الكارتيزي (نسبة إلى ديكارت). ذلك التناول النمطي الذي نضطهد به بعضنا البعض، انطلاقاً من التعريفات التي نتمسّك بها. إعادة النظر الابتكارية يجب أن تعني التوحّد مع الآخرين، والتوحّد هو الذي يلفت أنظارنا إلى الأهمّية العظمى للمساواة. فالمساواة، تكون ضرورية بالنسبة للبيئة، فحماية البيئة تصبح مستحيلة في غياب المساواة الاجتماعية الأكبر.

نحن في حاجة إلى نمو قنوات التسويق البديلة، والتي تكون فكرتها الربط بين المستهلكين الذين يبدون إهتماما بكوكبنا . وبصفة خاصة، الذين يهتمون بإيجاد الحلول للمأزق الذي تجد فيه دول العالم الثالث نفسها.

ومؤسّسة "أوكس فام بريدج"، هي إحدى المؤسّسات التي تقوم بالربط بين هؤلاء المستهلكين، وبين الحرفيين في قرى بنجلاديش والهند وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، بشكل مباشر وباستخدام كتالوجات البريد المباشر التي تعتمد عليها. هذا النوع من التسويق، يتجاوز هياكل مؤسّسات التسويق الكبرى.

تلوّث القيم، وليس البيئة فقط

البيئة التي تحتاج الحفاظ عليها وإعادة توازنها، هي بيئة قيمنا البشرية. وقد بدأت عملية العلاج في المجتمعات الصناعية الناضخة. في بعض الحركات، مثل حركة الصحّة الكلّية، نرى إناسا يتولّون مسئولية صحّتهم الخاصّة، ولا يتوقّعون أن تتولّى هذا عنهم المؤسّسات الصحّية الصناعية الضخمة التي تعتمد على التكنولوجيات المتفوّقة، لكي تبقي قلّة منهم في صحّة جيدة، على حساب ترك معظم باقي الشعب يعاني المزيد من الأمراض. والعديد من حركات المواطنين، الساعية إلى المساواة العرقية والجنسية، وإلى حقوق المواطنين المعوّقين، وإلى العدالة الإجتماعية، وإلى حماية البيئة، هي جزء من عملية العلاج التي تجري حالياً في المجتمع الصناعي. وتغلغل حركات المواطنين في هذه المجالات، بجميع المجتمعات الصناعية الهرمة، يقود إلى قيام العديد من الأحزاب السياسية الجديدة.

وهناك مثال آخر، في مجال التحرّك المحلّي، نجده في مدينة هيركيمر بولاية نيويورك. فقد قرّرت شركة متعدّدة الجنسيات إغلاق مصنعها الجيد لإنتاج الأثاث، لمجرّد أن أرباحه لا تصل إلى مستوى تطلّعها. اجتمع أهل المدينة، وقرّروا أن تشتري المدينة ذلك المصنع. وقد أصبح المصنع، على هذا المستوى، أكثر نجاحا وربحا، هذا بالإضافة إلى أنهم حفظوا لجميع العاملين فيه وظائفهم. وهذا المصنع، من المشاريع المملوكة للمدينة، والمدارة بواسطتها. وأعتقد أنّنا سنرى العديد من المشروعات الإنتاجية الصغيرة في الاقتصاد المضاد الذي نمضي إليه.

وهناك ارتفاع في تعاملات سوق الطعام الذي تتم فيه العلاقة مباشرة بين المستهلك و المزرعة. وكذلك ارتفاع في عدد محال الطعام الصحّي (هلث فود). وفي دراسة حديثة، قام بها مجلس الزراعة الأمريكي، جاء أن ٨٩ في المائة من بين الذين أجريت عليهم هذه الدراسة، طالبوا بالمزيد من عمليات التسويق المباشرة ، من المزرعة إلى المستهلك.

الثورة الصامتة

المستقبل يحتاج اقتصاد اجتماعي متوازن، متجدّد. وهذا الاقتصاد الاجتماعي يجب أن يتم تصميمه وتمويله من الآن، يمكنه توفير القدر المرضي من العمل، وأساليب الحياة المثمرة، لجميع المواطنين. إنّنا في حاجة الآن إلى رجال اقتصاد يمكنهم أن ينظروا إلى اقتصادنا ككلّ: القديم، اقتصاد إجمالي الدخل القومي، الذي بدأ يفرغ وقوده، والجديد البازغ من الاقتصاد المضاد، الذي يمكن أن يجعل السبيل عريضا، تجاه بدائل مقبولة للمستقبل.

والعديد من العلامات و الإشارات الأخرى لما هو حادث في جميع المجتمعات الصناعية، نجده في الكتب التي مثل كتاب "الثورة الصامتة"، لمؤلّفه رونالد إنجلهارت، والذي يتحدّث فيه عن التحرّك في جميع المجتمعات الصناعية نحو ما يطلق عليه، "قيم ما بعد الصناعة". من بين هذه القيم، التحكّم في الاندفاع السريع باتّجاه الطاقة النووية، وتحقيق حماية البيئة والعدل الاجتماعي، ممّا يقود إلى المزيد والمزيد من الأشكال الأكثر تطوّرا ومهارة، بالنسبة للتدخّل السياسي والمشاركة في الحكومة. هذه الطاقات السياسية المتدفّقة، برزت نتيجة لإعياء الثقافة الصناعية، وللمادية أحادية التفكير التي وصفها جورج ليونارد أستاذ علم النفس الإنساني، بالتجربة غير المسبوقة في التاريخ البشري: العلمنة شبه الكاملة للحياة. لكن الإنسان لا يعيش بالخبز وحده، والعطش للمعاني الجديدة قد انفجر خارجا من المسار الضيّق لسياسات اليمين و اليسار.

لقد فقدت لافتات الأحزاب معانيها. لقد بزغت تحالفات جديدة، بالنسبة لموضوعات كانت في السابق متضاربة ومتناقضة ولا يمكن الاتفاق فيها، ليس فقط في الولايات المتّحدة، وغيرها من المجتمعات الصناعية المتطوّرة، ولكن أيضا في الدول الصناعية التي تتبع التخطيط المركزي داخل كتلة أوروبا الشرقية، وفي الدول النامية على حدّ سواء.

نحن الآن في موجهة شلاّل سياسي عنيف. ولن يهدأ الغبار الذي تثيره هذه العاصفة الترابية قبل عقد أو عقدين، عندها سيصبح بإمكاننا أن نرى، بشكل معتم إلى حدّ ما، نسق التراضي الجديد داخل، وبين، دول هذا الكوكب متبادل الاعتماد.

وهكذا، تكون قد بدأت سياسات إعادة النظر في المفاهيم.

الباب الثاني
الاقتصاد المضاد التعاوني

المجتمعات الصناعية المتطوّرة، تعاني اليوم من التضخّم، والبطالة، ومن الظاهرة المستحدثة التي تجمع بين التضخّم والركود الاقتصادي. و هذا يؤثّر في جميع هذه الدول الصناعية، من بريطانيا (الأقدم) إلى الولايات المتّحدة الأمريكية (أكثرها تطوّرا) إلى كندا، إلى اليابان والسويد وألمانيا وفرنسا، وغير ذلك من دول أوروبا الغربية، إلى أستراليا و نيوزيلندا (وكلّها دول في مراحل مختلفة من عملية التصنيع). ومن ناحية أخرى، نجد العديد من الدول الاشتراكية، ذات المجتمعات الصناعية الآخذة بالتخطيط المركزي، في أوروبا الشرقية وروسيا، وقد ناءت تحت حمل الظواهر الشبيهة، كتناقص الموارد، والمركزية الممعنة، والبيروقراطيّة، وعدم الاستقرارالمتنامي لعسكرياتها والتوسّعية، ونوع المنافسة السائد في نظام التجارة العالمية الحالي. وفي الدول الاشتراكية، لا يجري تصنيف الأعراض تحت لافتة "التضخّم مع الركود"، باعتبار أن هذا من مصطلحات الاقتصاد الحرّ.

هذا هو ما تقوله المؤلّفة هازيل هندرسون، ثم تستطرد قائلة إنّنا نشهد اليوم أزمة "الصناعة" ذاتها، والتي تزداد عمقا وتأثيرا في المجتمعات ذات الطابع الغربي، ذات السوق المختلطة، وإلى هذه الأزمة ترجع الأعراض الأكثر وضوحا. في وقت مازالت الدول الاشتراكية تحتلّ فيه موقعا متأخّرا، في سعيها نحو نفس الأهداف غير الباقية.

الدول النامية تقلّد أخطاء الدول المتطوّرة

ونظرا لأن فراغ المنطق الصناعي، في الوقت الراهن، قد أصبح أكثر وضوحا في دول أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، واليابان، تقول هازيل أنّها ستركّز على الظواهر المتنامية لعملية "التضخّم مع الركود"، في تلك الدول. بالإضافة إلى أن هذا يمكن أن يساعدنا في تنقية وتوضيح نقاشنا السياسي، وفي إعادة صياغة مشاكلنا بشكل أكثر نفعاً. وفي نفس الوقت، يتيح لنا هذا أن نتوقّع ونستشرف السبيل الذي تأخذه الأحداث، عندما تظهر نفس الأعراض في الدول الاشتراكية الأقلّ تطوّراً، وفي الدول النامية، التي ما زالت تحاول أن تقلّد أخطاءنا.

العديد من المفكّرين، الأكثر ذكاء، في الدول النامية، أصبحوا الآن قادرين على إدراك أن نماذج التطوّر المختلفة التي يقدّمها الغرب، أوالمجتمعات المتوجّهة إلى السوق بأوروبا الشرقية، أو المجتمعات المخطّطة مركزياً، تفرز كلّها مجموعة جديدة من الأعراض المشابهة مثل: كارثة الزحف على المدن و الحضر، وأساليب غير باقية للإنتاج الذي يعتمد على استنزاف الموارد، والتكنولوجيات المركزية التي تتطلّب بيروقراطيّات ضخمة، ومستويات التخصّص التي يصعب الوصول إليها، والإعتماد الكلّي على التكنولوجيا، وفقدان القدرة على الاكتفاء الذاتي في الطعام، والتمزّق الثقافي.

العديد من هؤلاء المفكّرين يتطلّعون إلى طريق ثالث خاصّ بهم، باعتبار أن كلّ ما يرد من الخارج هو جانب من ثقافة الرجل الأبيض، والثقافة الأوربية، وأن هذه الثقافات تكشف اليوم عن فشلها الواضح.

أمّا قادة الدول الأقلّ تطوّرا، فقد كانوا مبهورين بنماذج التطوير المهجّنة هذه، مثل التجربة اليوغوسلافية لتطبيق الإدارة الذاتية ووحدات الإنتاج الصغيرة والإنتاج اللامركزي. وما قامت به الصين في وقت ماوتسي تونج من محاولة استمداد عناصر التطوّر من كل الخبرات العالمية المتاحة. أو الدول الأفريقية، مثل تنزانيا في عهد جوليوس نيريري التي خاضت تجربة مؤلمة لاصطناع مسارات للتطوير غير مألوفة، وغير ذلك العديد من الدول التي تذبذبت بين كلّ من: النموذج الراسمالي ونماذج الشركات متعدّدة الجنسيّات، و بين البيروقراطيات والدكتاتوريات الشيوعية.

أرض التصنيع الموعودة

واليوم، نرى كوكبنا يعيش اضطراب عظيم من القيم والثقافات غير المتوازنة، تصاحبها توقّعات متفجّرة غير واقعية، فيما يتّصل بالأرض الموعودة للتصنيع ، كما تطرحها علينا الأفلام السينمائية، والتلفزيون، ووسائل الدعاية والإعلان. لهذا، لا يثير عجبنا أن نرى وجهة نظر المال والنقود، في الدول الصناعية المتطوّرة، قد اجتاحت الحياة، إلى حدّ أن العمل المنزلي، وتنشئة الأطفال وتغذيتهم، ورعاية المرضي وكبار السن في كل عائلة، تصبح كلّها مقيّمة بالمال والنقود، ضمن نشاطات مؤسّسية.

دعاة التطوير الاقتصادي، أصحاب النيّة الطيبة، أقنعوا الفلاّحين في المناطق الريفية بحاجتهم إلى إقامة المستشفيات، وعلى الأخذ بالأساليب الأوروبية في التعليم والتدريب، حتّى يمكنهم الحصول على وظائف، وأن الخدمات التي كانوا يقومون بها تجاه بعضهم البعض بشكل متبادل، مثل رعاية المريض، يجب أن يكون التعويض عنها بالنقود.

والأكثر من هذا، أخبرهم رجال الاقتصاد الأجانب، ومواطنوهم من رجال الاقتصاد الذين درسوا في جامعات هارفارد وستانفورد، ومدرسة لندن للاقتصاديات، أو في جامعة موسكو. أخبروهم أن رفاهيّتهم يمكن أن تقاس باصطلاحات النقود كمتوسط دخل الفرد، وأنّه حيث أن إجمالي الدخل القومي لبلادهم منخفض فهم "فقراء"، وعليهم أن يصدّروا أكثر ليكسبوا من التجارة الخارجية. وثمن دخول سباق الفئران في مضمار التجارة العالمية، كان إمّا اقتراض رؤوس أموال أجنبية بفوائد ربويّة، مع

السماح للشركات متعدّدة الجنسيات ببناء المصانع، لاستغلال العمالة والموارد الرخيصة لهذه المجتمعات. والبديل الآخر، هو أن يقبلوا "مساعدة" الأخ الأكبر (1)، بيده الثقيلة، والقبول بكل ارتباطات ذلك الأخ القادم من الكتلة الشرقيّة.

ومن الأمثلة غير العاديّة لفرض شعارات تحويل كل شيئ إلى نقود، وفرض وجهة نظر الدول الصناعية الكبرى في الاقتصاد، هو ذلك الاجتماع الذي عقد في نيروبي عام ١٩٧٩، تحت رعاية البرنامج البيئي للأمم المتّحدة، لمناقشة كيفية تحسين النظم الاقتصادية الخاصة بتحليل عنصري "التكلفة- المنفعة"، و"المخاطرة- المنفعة"، من أجل التطبيق الأفضل في "إدارة" الموارد البيئية، والتحكّم في التلوّث. في ذلك الاجتماع، تكلّم الاقتصاديون السوفييت عن كيفية خفض إنتاجيّة المجال الحيوي، من أجل تعظيم الدخل المالي، باصطلاحات شبيهة بالتي يستخدمها خبراء الاقتصاد بمجتمعات التوجّه إلى السوق.

رجال الاقتصاد أنفسهم محنة!

منذ اليوم فصاعداً، مع تزايد ابتعاد دعامات الاقتصاد ونظام السعر عن الواقع، تحتاج المجتمعات الصناعية إلى أن تعيد تحديد بؤرة إهتمامها، تجاه سياسة دعاماتها غير نقدية أو مالية، وغير متوجّهة إلى السعر. وفي نفس الوقت، فإنه من بين أكبر المشاكل التي سنواجهها، "الاتّجاه عكس التيار" في العالم الأكاديمي: الإنتاج الهائل الزائد عن الحاجة من الاقتصاديين أنفسهم.

لقد "استعمرت" الاقتصاديات كنظام، جميع أنواع الجدل في صناعة السياسات، وفي مجالات لا تناسبهم بالمرّة منهجياتها، ولا يقدّمون فيها أية مؤشّرات سياسية مفيدة.

وربما لا توجد طريقة أفضل لحسم ما يقوله الاقتصادّيون عن "التضخّم" وشكله المنظومي، في إطار ظاهرة "التضخّم مع الركود" التي نشهدها حاليا، من أن نقوم بتعريف التضخّم، فيما هو وراء الإقتصاديات، وببساطة من خلال جميع العوامل والمتغيّرات التي إستبعدها الإقتصاديون من نماذجهم. فحتّي اصطلاح "التضخّم" قد تحوّل إلى شيئ غامض، يغطّي القصور في فهم الاقتصاديين، للأوضاع الجديدة التي تواجه المجتمعات التي نضجت فيها الصناعة. التضخّم، والبطالة البنيوية والتمرّد على الضرائب الذي يزداد انتشاراً، يشير اليوم إلى نهاية عصر كينز، في الولايات المتّحدة، وجميع المجتمعات الناضجة صناعياً في أوروبا الغربية وكندا و اليابان واستراليا. ومن المؤكّد أن غرق هذه المجتمعات في مستنقع ظاهرة "التضخّم مع الركود"، يعتبر

إنذاراً بوصول الصناعة نفسها إلى طورها الأخير، وبتحوّلها إلى الطور الجديد لما يمكن أن نطلق عليه "ما بعد الصناعة"، والذي لم تتحدّد معالمه الدقيقة بشكل نهائي.

تسطيح الاقتصاد، مسئولية من؟

قيادات الدول الصناعية ما زالت تتعارك، حول أي الدول الصناعية يكون عليها أن تحاول "تسطيح" اقتصادياتها، حتّى تساعد على إخراج الاقتصاد العالمي من الركود. ومع ذلك، فكل دولة لا تريد أن تطبّق هذه السياسة على نفسها، لأن القادة يعرفون أن الاعتماد على العلاج الكينزي القديم، بضخّ ما يرفع الطلب الكلّي، يقود ببساطة إلى زيادة معدّلات التضخّم.

ومجموعة أدوات صنع السياسات الوحيدة التي تتاح لقادة العالم، هي تلك التي تصلهم من رجال الاقتصاد، والتي تغطّي شريحة ضيّقة للغاية من الفرص المتاحة. هذا النوع من "الاقتصاديات المسطّحة" قد أفرز في معظم الديموقراطيات الصناعية حزبان سياسيّان رئيسيّان، بصرف النظر عن تصنيفهما على أساس "يسار" أو "وسط" أو "يمين"، أو تسميات الليبرالي والمحافظ والعمال والاشتراكي والجمهوري والديموقراطي. فالحزب الذي يحتلّ "اليمين"، يكون عادة متعاطفاً مع المستثمرين ومجال الأعمال، ويلتزم بما أطلق عليه "نموذج الأوزّة الذهبية"، مثال ذلك إيمانه أن الثروة جميعها يجري إنتاجها في القطاع "الخاص"، ثم تفرض عليها الضرائب لتوفير بضائع وخدمات القطاع "العام". وجميع هذه الأحزاب تؤمن بجدوى "دين الأزمان القديمة"، والذي يقول أنّه يكفي لتحجيم ضغوط التضخّم، أن نخفّض الإنفاق العام، ونرفع سعر الفائدة، ونخفّض نمو التدفّق المالي، مع قبول أن هذا سيرفع معدّلات البطالة، على أن يتم بعد ذلك إعادة تنظيم مجال

الأعمال، مع توفير المزيد من الإئتمانات الضريبية للاستثمار، ممّا يخلق المزيد من الوظائف، على المدى البعيد.

وعلى الطرف الأخرالمضاد يوجد حزب آخر، يحتلّ وضع "اليسار". ومثل ذلك الحزب يكون له اقتصاديوه الذين يتبنّون - أيضاً- أفكار كينز، والذين يتوافقون أيضا مع نموذج "الأوزّة الذهبية". كل ما يعرفوه، هو أن يطبعوا المزيد من أوراق البنكنوت، طامعين في أن معدّلات التضخّم الزاحفة، والتي لا يمكن تجنّبها، تصبح ملاحظتها ضعيفة.

إفلاس الاقتصاديّات الضخمة

ستشهد سياسات السنوات القادمة تحوّلاً من إدارة الاقتصاديات الضخمة و تجريداتها، إلى العالم الحقيقي لما يطلق عليه "المستقبلات الصغيرة" المحلّية. الملايين من الأمريكيين يطوّرون الآلاف من المشاريع الحقيقية، ويسعون إلى الحفاظ على الطاقة، والأقل في استخدام الأراضي، ويعمّرون الريف، ويعيدون تدوير الخامات، وتعاونيات الطعام، وأسواق الفلاّحين، ويعتمدون على مبدأ "اصنعها بنفسك" في بناء المساكن وفي الرعاية الصحّية، وبشكل عام يعيدون الكثير من حياتنا لتصبح في ظلّ تحكُم المجتمع.

هذا السيناريو البازغ، الذي يرسم النمو السريع للاقتصاديّات المضادّة، عبارة عن إنتقال تلقائي للسلطة، نتيجة تجاوز المواطنين المؤسّسات المشلولة، وإختناقاتها. مستدعين - ببساطة- السلطة التي أوكلوها يوماً إلى الدولة، وإلى المسئولين التنفيذيين للمؤسّسات العملاقة، من أجل تولّي مسئولية اتّخاذ كلّ أنواع القرارات التكنولوجية و الاستثماريّة. والأكثر من هذا، هو أن المواطنين لم يعودوا يقبلون التعريفات التي يتقدّم بها "الخبراء"، ومديرو الأزمات، عمّا يحدث في الواقع.

هذا التنشيط الجديد للعمل المدني، ومساعدة الذات المحلّية، عبارة عن استجابة صحّية للتشكّك في إمكان ديناصورات الحكومة، ونمور الورق من المؤسّسات وبيروقراطيّاتها، أن تستمر في إدارة أمورنا، بالاعتماد على تجريدات عليائها السامية، ومن خلال التلاعب مركزيّا

بأوهام إحصائية، باعتبارها مطالب "إجمالية"، ومن أشياء أخرى من عيّنة "متوسّط الإنتاجية"، و"معدّل الدخل بالنسبة للفرد"، ومعدّلات "الابتكارية"، و"التضخّم"، و"مستويات البطالة".

الموطنون أصبحوا يرون بوضوح أن ذلك التجريد في الحكم وفي إدارة المؤسّسات، قد فقد صلته بالواقع. وأن فيالق "الخبراء" لم تعد تدري أين توجّه ضربتها. على سبيل المثال، في الولايات المتّحدة "خطة قومية للطاقة"، عبارة عن عملية تجريد واسعة. وبينما تنهمك "إدارة الطاقة" في البحث، ولجان الكونجرس في المراجعة، نرى آلاف مشاريع الطاقة المحلّية والإقليمية تندفع في عملها. إناس حقيقيّون، يصمّمون ويشيّدون مدن جديدة تعتمد على الطاقة الشمسية، مثل الوادي الشمسي في سان فرانسسكو.

أيّ مجتمع يمر بتحوّلات سريعة، كما هو الحال مع جميع المجتمعات الصناعية الناضجة، في تحوّلها إلى نظام إنتاجي جديد يقوم على الموارد والطاقة المتجدّدة، دائما ما يكون المركز القديم، أو مخّ الديناصور، آخر من يفهم التغيير، وآخر من تصله رسالة التغذية المرتدّة.

عدم الواقعية وفقدان التغذية المرتدّة، بالنسبة لما يجري حقيقة على أرض الواقع، يبدو جليّا فيما يتم من ضغوط على المشروعات الصغيرة، وضغط واشنطن للإئتمانات، و سياسات الكساد. ويبدو أن رجال الاقتصاد لا يمكنهم أن يحتفظوا بفكرتين في رؤوسهم، في نفس الوقت : إمّا الإمداد أو الطلب، وإمّا التضخّم أو البطالة، و إمّا الانتعاش أو الكساد. ولا يجب علينا أن نقسو عليهم، لأنّ منطق "إمّا/أو" هو إرث التفكير الخطّي أو الأحادي والتعليم البسيط، الذي كان يعمل بنجاح في ماضينا الزراعي الأكثر بساطة، والأبطأ حركة، لكنه اليوم يقف عقبة أمام فهم المجتمعات الصناعية المركّبة متعدّدة المسارات، غير الخطّية، والمتشابكة.

صيحات العدم والخراب!

لعنة التفكير الخطّي هذه لا تقتصر على رجال الاقتصاد، بل تتعدّاهم إلى الوكالات وجهات جمع البيانات، التي مازالت متجمّدة داخل نفس هذه النماذج، وقد فقدت القدرة على تصوّر الوسائل البديلة لجمع البيانات المختلفة، كأن تصوّب عدساتها الإحصائية على النشاط الاجتماعي البازغ، والذي يبدأ دائما محلّيا.

وهكذا، يفقد واضعوا المفاهيم للاقتصاد الضخم في واشنطن، المؤشّرات الهامة، والفروق الجغرافية الهائلة، بين العمل الاقتصادي الحقيقي، وبين ما هم فيه.

ولعل آخر و أخطر آثار تفكير "إمّا/أو" القديم، هو ذلك الإحساس المتنامي باليأس، وفقدان الثقة في النفس، لدى القادة الذين يرون أنّهم يفقدون التحكّم في ذلك الجانب من النظام الذي خلقوه، وفي أحلام المجد التكنولوجي التي تتبدد من بين أيديهم.

وعندما يشعرون أنّهم (شخصيّاً) يسقطون من ذروتهم، يتصايحون بنداءات العدم والخراب الشامل، في عملية تعميم ضياعهم على المجتمع بأكمله. ومن أجل تقوية قبضتهم على مفاتيح التحكّم، دافعين إيّاها حتّى أقصى مدى لها، بكل ما يملكون من قوّة، ناسين أنهم فقط الذين يسقطون من علياء تسلسلهم الرئاسي، وأن السماء لن تنطبق على الأرض !. إنّهم لا يستطيعون رؤية "ما الذي ينمو" في مجتمعاتهم: الاقتصاد المضاد التعاوني، طوق نجاتنا، والجسر الذي نعبر منه إلى العصر الشمسي.

المخاوف من المؤسّسة العملاقة

نأتي الآن لأحد أهمّ مظاهر الصناعة، الذي يصبح ، بشكل سريع، المظهر الأكثر بروزا في كل من المجتمعات المتوجّهة إلى السوق، ومجتمعات التخطيط المركزي بالدول الاشتراكية: نعني بذلك المؤسسة الصناعية العملاقة، ذات المركزية الضخمة في القوّة الاقتصادية والإمكانات التكنولوجية.

والمؤسسة العملاقة لم تدخل في تقديرات مؤسّسي الرأسمالية الأمريكية، رغم أن كلّ من توماس جيفرسون وبنيامين فرانكلين، قد أظهرا تخوّفهما من مخاطر مثل هذا التركيز. ولم يكن ظهور المؤسّسات العملاقة، ولا ذروتها المتمثّلة في الشركات متعدّدة الجنسيّات، والتي تشهدها حاليّاً التجارة العالمية والنظام النقدي، واردا في النظرية الماركسية. وقد تصوّر ماركس مرحلة للمشاريع الرأسمالية تصبح فيها عالمية، بعد أن تلتهم كلّ الأعمال الصغيرة، ومحال البرجوازية الصغيرة والتجّار. وقد تخيّل ماركس حدوث ذلك في المرحلة القومية، أيّ في فترة السيادة والاستغلال الإمبريالي، التي تصل إليها الدول القومية الرأسمالية.

واليوم، يجد المنظرون الماركسيّون أنفسهم أمام حقيقة أن المؤسّسات متعدّدة الجنسيات، لم تعد ضمن كيانات الدول. ومؤسّسات اليوم متعدّدة الجنسيّات، التي يستند الكثير منها إلى الدعم القوي لكلّ من الحكومات الرأسمالية والاشتراكية، لم تعد تجد لها مكانا في التحليلات الماركسية، ونفس الأمر ينسحب على التحليلات الغربية.

لقد برزت المؤسّسات متعدّدة الجنسيّات، باعتبارها أكثر منشآت الكرة الأرضية دلالة وتفردّاً. فهي تخرج تماماً عن ولاية أو تحكّم الدول التي أنشأتها، ولكنّها تكون في نفس الوقت قادرة على التأثير في سياسات الدول التي تختارها كمقار لنشاطها. هذه المؤسّسات لا تخضع إلاّ لمبدأ نجاحها الاقتصادي، وتعظيم إنتاجها، و مصالح أصحابها و مستثمريها.

وهكذا، نحن بصدد مؤسّسات متعدّدة الجنسيّات، لا تأبه باحتياجات أو سياسات حكوماتها، أو عمّالها، تستطيع أن تحمل عصاها في أي وقت وترحل حيثما توجد الأجور والتكلفة الأقلّ، وتسعى إلى الدول النامية أو المتخلّفة، ذات العمالة الرخيصة والبيئة غير الملوّثة التي يمكن استغلالها. وهذه المؤسّسات، بانتقالها إلى دول العالم الثالث، تستطيع أن تدفن نفاياتها الخطرة أو الملوّثة في أراضي هذه الدول، تلك النفايات التي يمتنع عليها دفنها في الولايات المتّحدة أو الدول الأوروبية، مستغلة عدم إدراك الدول المتخلّفة لمخاطر هذه النفايات، ولعدم وجود قوانين أو تنظيمات تمنع ذلك.

بين المؤسّسات العملاقة والاقتصاد الحرّ

وقبل أن نمضي في حديثنا، قد يكون من المفيد أن نحاول تبديد الخلط، الذي يدعو العديدين من المتحدّثين عن مجال الأعمال إلى عدم التمييز بين المؤسّسات الكبيرة الحديثة وبين "المشروع الخاص"، أو حتّى الملكية الخاصّة.

لحسن الحظ - تقول المؤلّفة هازيل هندرسون- أن الشعب الأمريكي ما زال قادراً على إدراك الفروق الحرجة، بين مشروع النشاط الاقتصادي الحرّ والأصيل، وبين المؤسّسات الكبيرة البيروقراطية، التي تنشط خارج إطار الضوابط والتوازنات التي وضعها آدم سميث للأسواق الحرّة التي تعمل كأداة تخصيص ذات كفاءة للموارد. ممّا يعني أن يلتقي البائعون والمشترون في السوق، على قدم المساواة في القوّة والمعرفة. وتضيف هازيل هندرسون إلى هذا قائلة "وقد لا تكون بي حاجة شديدة إلى إضافة أن مثل هذه الاشتراطات، نادراً ما يجري تطبيقها في الاقتصاد الصناعي حالياً".

هذا التوضيح المقتضب يكون ضروريا، لأن كلّ المجتمعات الصناعية التي في طورها الأخير، تمرّ بتحوّل لا مناص منه، نتيجة لنفس النجاح الذي حقّقته على مدى القرنين الماضيين للثورة الصناعية، في تعظيم إنتاجية العمالة، والاعتماد على مقاييس "إجمالي الدخل القومي"، لقياس نموالاقتصاديات المؤسّسية والنقدية (في مقابل المجتمعات كلّية الإنتاج).

هذا التحوّل الاقتصادي، يتضمّن تحوّلاً حتميًا من الاقتصاد الذي يعظّم معدّلات الإنتاج والاستهلاك القائمة الموارد غير المتجدّدة، إلى اقتصاديّات تبقي معدّلات تبديد و استنزاف الطاقة والخامات عند حدّها الأدنى، وتعتمد على الموارد المتجدّدة، وتسعى إلى العوائد الباقية وعلى الإنتاجية ذات المدى الطويل.

هذه الخصائص التي ذكرناها لذلك التحوّل العظيم، تتضمّن زيادة معدّلات التضخّم، وبطالة بنيوية، وفشلاً في إدارة الاقتصاديات الضخمة، وتذمرا متناميا من الضرائب. وهذا التحوّل، يعتبر أيضاً علامة على انقضاءعصر كينز، والاعتماد على حفز الطلب الكلّي، بحيث يقود الاستهلاك الأكبر من جانب الأكثر ثراء إلى أن ترشح بعض الفائدة إلى المجموعات الأفقر، عن طريق زيادة المبيعات والأرباح والاستثمارات والوظائف في القطاع الخاص.

تنامي الاقتصاد المضاد

هذا النوع من النمو الاقتصادي، ينجح كلما توفرت الطاقة والموارد الغزيرة الرخيصة، أو كان بالإمكان استيرادها. ولكن، في عصر التوقعات العالمية الكبيرة، والمطالبة المفهومة من الدول النامية غنيةالموارد، بنظام عالمي اقتصادي جديد، تصبح الموارد الرخيصة غير متاحة للدول الصناعية، التي تواجه فترة خندقة لا يمكن تجنّبها.

وخلال مرحلة الانتقال، تتوقع هازيل هندرسون أن قطاعات الموارد المتجدّدة في اقتصاديات الصناعة، سيتواصل نموّها السريع، موفرة شبكات وجسور الأمان إلى المستقبل. النمو السريع لهذه القطاعات، يتضمّن عناصرطاقتهاالبازغة، كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة المياه على القياس المتوسّط، والطاقة الحرارية للمحيط، بالإضافة إلى إدارة جيّدة للنفايات، والاعتماد على تدوير المنتجات وإعادة استخدام الخامات، والتوليد المشترك للكهرباء.

وهكذا، تواصل الاقتصاديات المضادّة البازغة نموّها، اعتمادا على التطبيق الجديد لكفاءة الحجم، محليا وإقليميا، الذي يفرضه الارتفاع المتوصل لأسعار الطاقة.

هذا الاقتصاد المضادّ، هو الناتج الحتمي لانقضاء فعّالية منطق وإمكانات اقتصاد مقياس إجمالي الدخل القومي، القائم على تعظيم المؤسّسات وسيادة المنطق النقدي، على حساب ما يطلق عليه سكوت بيرنز "الاقتصاد المنزلي"، وما يطلق عليه جيمس روبرتسون الاقتصاد غير

الرسمي، أو اقتصاد قيمة الاستخدام، التبادلي المبهج المحلّي، في مكان اقتصاد البيع والشراء.

وتقول هازيل هندرسون، أنها وصفت في كتابها "خلق المستقبلات البديلة"، حدود محاولات تعظيم هذا الاقتصاد المؤسّسي النقدي، بإرساء أساس مجتمعي للعمليات غير التجارية: من ناحية بين عملية توزيع العمل والتخصصات، ومن ناحية أخرى بالنسبة للتكلفة الحتمية الناتجة عن التعاملات في المؤسسة، والبيروقراطيات الناتجة، سواء في القطاع الخاص أم العام.

احتياجات القوى العاملة مستقبلياً

بزوغ مشروعات الإدارة الذاتية المملوكة للعمال، والمقايضة، والمشاركة، ومساعدة الذات، والمساعدة المتبادلة، توجد مستنداتها وأوراقها في معهد "الاعتماد على الذات محلياً"، و في "العصبة التعاونية للولايات المتّحدة"، وفي جريدة "أخبار أمّنا الأرض". وهي كلّها تتّصل باقتصاد يقوم على الموارد المتجدّدة، التي تدار بعناية من أجل العائد طويل المدى، يمكن أن يوفّر عملاً نافعا مرضيا، كما يوفر أساليب حياة مجزية، لجميع الداخلين فيه.

ومع ذلك، فهذا الاقتصاد لا يمكن أن يوفّر دعماً لهياكل رأس المال الهرمية الضخمة، وأجورها الهائلة، والتفاوت الكبير في تلك الأجور، والكسب غير المتوقّع للمستثمرين، ومباني المكاتب الهائلة، والطائرات النفّاثة الخاصة بالشركة، إلى آخر ذلك. كما أن اقتصاديات الموارد المتجّدة، لايمكن أن تتحمّل الترسانات النوويّة العملاقة، واقتصاديات الحروب الدائمة، ومغامرات الفضاء المكلّفة.

وفي مرحلة التحوّل، نحتاج أن نمدّ رأس المال والطاقة والموارد إلى المدى الأبعد، باقتطاع ما يصل إلى ٥٠ في المائة من الفاقد في نظام طاقتنا، وبالربط بين رؤوس أموالنا الثمينة بأشخاص أكثر إنتاجية، في مؤسسات أو شركات أصغر ذات هياكل أكثر تسطيحا (أي أقل هرمية)، تتيح إطلاق المبادرات البشرية.

هنا، ينشأ التساؤل حول المنافسة العالمية. في هذا المجال، علينا أن نتذكر أن جميع المجتمعات الصناعية، سواء كانت متوجّهة إلى

السوق أو ذات إدارة مركزية، تقع تحت نفس الضغوط. والولايات المتّحدة، ذات الاقتصاد الأكثر ثراء وتبديدا، تجد نفسها في أفضل المواقع للتخفيف من دهونها وترهّلها دون أن تمسّ العضلات. معظم هذا الترهّل يوجد عند القمّة، في التنظيمات العلوية، وليس في القاعدة. وفي نفس الوقت، تجيئ مطالب عمالة الغد، بمزيد من الفرص والتطوير الذاتي لحساب سلامة العمل، في أغلب الأحيان لمصلحة الشركة الصغيرة، التي يمكن إدارتها ديموقراطيّا بشكل أفضل، والتي تتيح إطلاق الطاقات البشرية، من خلال التوحّد الأكبر مع الشركة ودوافعها.

الباب الثالث

القيم المجتمعية التي نعيش عليها

في مجال فنون وعلوم العلاج، يتزايد الأخذ بفكرة أن الشخص يكون مسئولا عن مرضه. هذه الفكرة يمكن أن نطبّقها أيضا، بشكل مفيد، على أيّ حضارة، ومسئوليّتها عن أمراضها الاجتماعية. وبديهي، أن هذه المسئوليّة تكمن في النظام القيمي الذي اختارته. فالنظام القيمي لمجتمع ما، يولّد أنماطاً معيّنة من الترتيبات الاجتماعية الاقتصادية السياسية التكنولوجية، ويحدّد في نفس الوقت طبيعة الضغوط والأمراض الاجتماعية، والأنساق المختارة والإمكانات المتاحة، سواء بالنسبة للفرد أو لمؤسّسات ذلك المجتمع. هذا هو ما تقوله هازيل هندرسون، في كتابها "سياسات العصر الشمسي".

ومن هنا، فإن القيم التي يعيش بها مجتمع ما، تعتبر مفتاحا لتحديد بنيته "الاجتماعية- التكنولوجيّة"، وأيضا لتحديد رؤيته للعالم، ومعارفه، ومشروعاته العلمية، ونظامه الاقتصادي. فقيم أي مجتمع تكون مرتبطة، بشكل متكامل، مع النظريات المعرفية لذلك المجتمع. وطالما يواجه الأفراد والمجتمعات المحنة المعرفية الأساسية، محنة الوجود الدائم لعدد لانهائي من الظواهر ومجموعات البيانات التي تحتاج إلى إمتحان وإختبار، فإن إختيار الحقائق التي يجب أن نوليها إهتمامنا يرتكز دائما على القيم.

بمجرّد أن تتّضح وتصنّف هذه القيم والأهداف الجماعية الذاتية، فإنّها تصبح ممثّلة - في أي مرحلة- مؤشّرات الفرص والخيارات والمدارك وقدرات التجدّد والتطوّر الثقافي لهذه المجتمعات.

عندما يتغيّر النظام القيمي الثقافي، تظهر مجموعات جديدة من الفرص، وأنساق محتملة جديدة للتطوّر الثقافي. والنظم القيمية للثقافات البشرية في حالة تغير دائم، غالبا عندما تتعرّض لتغيرات بيئية طبيعية، أو لتغيرات بيئية ناتجة عن النشاط البشري. في بعض الأحيان، تكون هذه التحوّلات في القيم البشرية مستهدفة البقاء، ومن حين لآخر تكون سريعة إلى أقصى حدّ.

الأنماط الثلاثة للنظم القيمية

تقول هازيل هندرسون، إن أحد أكثر الأعمال أهمّية في عصرنا، هو محاولة اقتفاء الدور الأساسي للقيم في بناء المجتمعات البشرية بمختلف أشكالها، الذي قام به بيتريم سوروكين في كتابه "الديناميكيّات الاجتماعية والثقافية"، والذي ظهر في أربعة مجلّدات قرب منتصف هذا القرن. وقد ولد سوروكين وعمل أستاذا في الجامعات الروسية، ثم هاجر ليؤسّس قسم العلوم الاجتماعيّة في هارفارد.

في تحليله لتاريخ الغرب، يشير سوروكين إلى ثلاثة نظم قيمية أساسية، تقوم عليها الثقافات والإمبراطوريات والعقائد ونظم المعرفة والقانون والفنون والتكنولوجيّات الأوروبية. هذه الأنماط الثلاثة من النظم القيمية هي: النمط التصوّري، والنمط الحسّي، والنمط المثالي.

وباختصار، يقول سوروكين إن **المبدأ القيمي التصوّري** يقوم على أساس أنه وراء العالم المادي، يكمن الواقع الحقيقي، في الخلق الكوني كلّي المعرفة، الخالد، دائم الوجود. وفي الخالق، كلّي القدرة، وفي وجودالمطلق، والمستويات فوق البشرية من العدالة والحق والخير والجمال والعقلانية. تطبيقات هذا المبدأ التصوّري الأوروبية، تتضمّن المسيحية واليهودية، وغيرهما من عقائد التوحيد.

أمّا **النظام القيمي الحسّي** فيختلف عن هذا بشكل أساسي، فهو يرى - على سبيل المثال- أن الواقع الحقيقي والقيم الحقيقية تكون محسوسة، "الشيئ الوحيد الحقيقي، والذي له قيمة، هو فقط ما نرى ونسمع ونشمّ ونلمس، أي الذي ندركه من خلال أعضاء الحس عندنا.

خارج هذا الواقع الحسّي، إمّا لا يوجد شيئ، أو إذا كان هناك شيئاً، لا نستطيع أن نحسّه، فهو إذاً مناظر لغير الحقيقي و غير الموجود".

ويرى سوروكين أن بزوغ ونضوج وتدهور هذين التعبيرين الأساسيين عن الثقافة البشرية، وإيقاعاتهما الدورية، قاد إلى ظهور مرحلة تركيبية وسيطة، **النظم القيمية المثالية**، التي تمثّل المزج بينهما، بإعتبار أن الواقع الحقيقي يكون جانب منه فيما هو وراء الحسّي، ويكون حسّياً في جانب آخر. و أن هناك مالانهاية له من عمليات التوحّد المتشعّبة التي يتعايش فيها الجانبان.

وقد مالت فترات الثقافة المثالية إلى حيازة أعلى وأنبل التعبيرات لكل من الأساليب التصوّرية والحسّية، محقّقة التوازن والتكامل، والإنجازات الجمالية في الفن، والموسيقى، والعلوم، والتكنولوجيا، والقانون، والفلسفة. ومن هذه الفترات، الازدهار الإغريقي في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، والثقافة الأوروبية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر.

سوروكين، وهبوط المجتمع الصناعي

تقول هازيل إن أعمال سوروكين تعتبر مفتاحا للاقتصاد الذي تناقشه، حيث يجئ نموذجه متّفق تماماً مع ما تقوله، فيما يتّصل بهبوط وانحدار عصر الصناعة، فيما عدا أنه رأى الإزمة الحالية للثقافة الغربية بشكل أعرض، وفي سياق تاريخي أطول، كفترة أخرى من فترات نضوج وغروب ثقافة حسّية.

فبزوغ عصرنا الحسّي، جاء في أعقاب صعود المرحلة التصوّرية التي واكبت انتشارالمسيحية، وازدهارها في مرحلتها المثالية (عصر النهضة). وكان الهبوط البطئ لهذه الحقبة التصوّرية المثالية، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، هو الذي قاد إلى بزوغ الفترة الحسّية الجديدة (عصر التنوير).

وقد رأى سوروكين، أن "الحضارة الغربية تدخل مرحلة تحوّل، من نظامها الحسّي المتفوّق، إمّا إلى طور تصوّري جديد، أو طور مثالي جديد". ويستطرد قائلاً، إنه نظرا لأن مثل هذه التحوّلات من طور إلى آخر، تكون له عواقبه المأساوية، يكون الواجب الأكبر الذي ينتظرنا هو أن نحاول أن نجعل هذا التحوّل يتم بطريقة أقلّ إيلاماً. فما هي الأدوات و الوسائل التي تساعدنا على القيام بهذا ؟. أكثر هذه الوسائل أهمّية، تكمن في العمل على تصحيح الأخطاء القاتلة للطور الحسّي، وعلى الاستعداد لثورة المجتمع الغربي العقلية والخلقيّة والاجتماعية الثقافية، التي لا مناص منها.

و يحدّد سوروكين خمس خطوات أساسية لذلك:

(١) التحقّق من أنّنا لسنا بصدد مواجهة أزمة عادية، بل واحدة من أكبر أزمات التحوّل في تاريخ البشرية. هذا التشخيص يمكن أن يساعدنا على استنباط علاجات ذات نطاق مناسب، بحيث لا يلجأ "أطباؤنا الاجتماعيون الثقافيون" إلى معالجة الظاهرة الثقافية الخطيرة "بالدهانات السطحيّة" كما لو كانت نزلة برد.

(٢) معرفة أن الشكل الحسّي للثقافة، ليس هو الشكل الكبير الوحيد للثقافة، وأنّه ليس خاليا من النواقص والعيوب، وأن الثقافتين التصوّريّة والمثالية عظيمتان أيضا، ولكنّهما مختلفتان.

(٣) الحاجة إلى التحوّل من شكل أساسي إلى آخر، يتمّ عندما يبدأ أحد أشكال هذه الثقافات الكبيرة في إعطاء مؤشّرات الإجهاد (كما هو الأمر دائما بالنسبة لها جميعا، بعد مرحلة السيادة). ونحن نتحوّل اليوم من الثقافة الحسّية المتحلّلة، إلى الشكل التصوّري أو المثالي. هذا التحوّل يجب ألاّ يلقى منّا معارضة، بل كلّ الترحيب، باعتبار أن هذا الترحيب هو المهرب الوحيد من العذاب و الانهيار و التجمّد.

(٤) الاستعدادات المنسجمة لهذا التحوّل، تتطلّب إعادة الاختبار الأعمق لكل الافتراضات والقيم الرئيسية للثقافة الحسّية، كما تتطلّب رفض "شبه القيم" النابعة من إنهاكها الحالي، وإعادة تعظيم القيم الحقيقية التي أهملتها. والتي من بينها المفاهيم المتوازنة المتكاملة لواقع الحسّ وما وراء الحسّ. ومن بين المواقف التكاملية، اعتبار أن الخصومة الحالية بين العلم و الدين والفلسفة والأخلاق والفن، غير ضرورية، فضلاً عن أنها مخرّبة.

(٥) مثل هذا التحوّل في ثقافة العقلية الغربية، يجب ان يكون متبوعاً بتحوّل تابع في العلاقات البشرية، وأشكال التنظيمات الاجتماعية. وهو يقول "لا الرأسمالية ولا الاشتراكية ولا الشيوعية ولا الشمولية.. ولا الفردية الميكانية ولا التعاونية الآليّة..لا الأرستوقراطية ولا الديموقراطية.. ليس هذا كلّه من القيم المطلقة. وحتّى قيم الدولة القومية، والملكيّة الخاصّة، قد تجاوزت زمانها في خدمة الجنس البشري. محاولات التعديل السطحيّة الاقتصادية والسياسية، لن تكون كافية ..فالعلاج يحتاج إلى تغيير في العقلية المعاصرة، وتحوّلات جذرية في نظامنا القيمي، وأكثر التكيّفات عمقاً في سلوكنا ".

انفصال الاقتصاد عن نسيج الحياة

لقد وفّرت كتابات سوروكين سياقاً ممتازاً للعملية التي تجري حاليا، من أجل إعادة تقييم شاملة على مختلف المستويات، فيما يتّصل بالتحوّل في مبادئ وأسس علم الطبيعة، أو علم النفس، أو الطب، أو بالتحوّل في التكنولوجيا والاقتصاد والتنظيمات الاجتماعية، التي نتعامل معها حاليّاً. كذلك وفرّت كتاباته سياقا لما يحظى بنقاش متزايد هذه الأيام، حول إعادة بناء الميتافيزيقا، أو ما وراء الطبيعة.

وتقول هازيل هندرسون "لأن الاقتصاديات قد احتكرت الحوار حول تخصيص الموارد، وادّعت حقّها، في مراحل عديدة، لتحديد ما هو الذي له قيمة، تصبح في أكثر الأوضاع حرجا في الأنظمة المعاصرة. ونظرا لأنّ الاقتصاديات قد جرى تعريفها، باعتبارها النظام الذي يتعامل مع إنتاج، وتوزيع، واستهلاك الثروة، فهي أيضاً التعبير الجوهري عن القيم الحسّية".

وحقيقة الأمر، أن ظهور النظام الاقتصادي، وانفصاله عن الفلسفة والسياسة، يتوافق مع الخريطة التي رسمها سوروكين لظهور ثقافة الحسّ في أوروبا الغربية، وسيادتها المتزايدة على قيم العصور الوسطى، التي كانت قد تجمّدت خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر. فحتّى القرن السادس عشر، لم يكن هناك عزل بين الظواهر الاقتصادية المحض عن نسيج الحياة.

خلال معظم مراحل التاريخ، كان الإنتاج الرئيسي من الموارد والطعام والملبس والمأوى والعلاج، يتم من أجل قيمة الاستخدام وإعادة

التوزيع ، في إطار القبائل والجماعات، وفقا لنظامي القيمة الأساسيين، التبادلية وإعادة التوزيع. كانت الأسواق عامة منذ العصر الحجري، ولكنّها كانت دائماً معزولة، محلّية، وتكاد أن تكون عرضية في الحياة الاقتصادية. وكان النشاط الاقتصادي البشري دائماً مطمورا وغائصا في العلاقات الاجتماعيّة العامّة.

ومع عودة ازدهار القيم الحسّية، في عصر التنوير، بدأت القاعدة القيميّة لجميع المساعي البشرية في التحوّل مرّة ثانية إلى سيادة وشيوع القيم الحسّية. وكان من العلامات الرئيسية لهذا التحوّل، ظهور الفيلسوف رينيه ديكارت. وقد قاد تناوله الفلسفي، الذي تضمّن رفض الأفكار الدينية الجامدة، والذي يعتبر تطويراً لأبحاث معاصريه، فرانسيس بيكون وجاليليو ويوهانس كبلر، قاد إلى أكبر ازدهار للإنجازات العلمية والتكنولوجية، منذ زمن الحضارات القديمة. وقاد أيضا إلى التوجّه إلى الأهداف المادية، في إنتاج السلع الدنيوية والمستهدفة لرفاهية الإنسان، والسيادة المتزايدة على الطبيعة، وبزوغ عقلانية التلاعب التي صبغت عصر الصناعة.

قاد هذا بدوره إلى إسباغ منطق معيّن للتحوّلات في الأهداف والقيم، وللمؤسّسات التي أقامتها في القانون والحياة السياسية. والمتابعة الأكاديمية الجديدة التي ولّدتها، فتحت الباب أمام تكاثر التنظير حول مجموعة جديدة من الظواهر المحدّدة، التي برزت فجأة بشكل محدّد: النشاطات الاقتصادية، الإنتاج، التبادل، التوزيع، إقراض المال، التجارة، والمشاريع التجارية .. وكل هذا لم يكن يحتاج فقط إلى وصف وشرح، بل البحث عن منطق عقلاني له أيضاً.

تنامي المنطق الناقد

القيم الاجتماعية تكون مدعومة برأي علمي مترابط، وبنظام عقائدي. وفي هذا يقول فايسكوبف أن أي مجموعة من القيم الاجتماعية يمكن الوصول إليها عن طريق الكبح النفسي الاجتماعي، لأشكال الخبرة والتعبير والسلوك التي لا تتوافق مع النظام القيمي السائد. و يعطي أمثلة على ذلك، بحظر الهندوسية والحرّية الجنسية في المجتمعات الآخذة بالمذاهب البيوريتانية. وكذلك حظر السوق والسلوك الذي يستهدف الربح في الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا سابقا. وعلى هذا، تكون النظم الاجتماعية مدعومة بما يطلق عليه "منطق التوافق"، بإثبات العقلانية والشرعية والتبرير، للصورة الخاصّة لقيم هذه الأنظمة. ومن ناحية أخرى، تضعف قوّة النظم الاجتماعية، عند ظهور "المنطق الناقد"، الذي يكون مضادا للتعبير عن نظام القيم السائد، معداً المجال لاستعادة القيم التي سبق كبحها.

التفرقة بين المنطق المتوافق والمنطق الناقد، يفيدنا كمفتاح لعمليات التحوّل الاجتماعي الحالية، وأيضا للتحوّلات السابقة في أوروبا، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، عندما أخلت الماركنتلية (النظام الاقتصادي خلال تفسّخ الإقطاعية، لتعزيز ثروة الدولة)، والإقطاعية، والحقّ الإلهي للملوك.. عندما أخلت السبيل لليبرالية، والثورة الاجتماعية لعصر التنوير، التي قادت إلى مرحلة الاقتصادية الفردية، والحكومة التمثيلية، وحقوق الملكية.

مرحلة التنوير هذه، ولّدت ممارسات متصاعدة للمنطق الناقد، ضد الإقطاعية والأرستقراطية.

ذريعة "القانون الطبيعي"

ومع إطلاق مجموعة القيم الجديدة، كالليبرالية والسوق الحرّة والفرديّة والحكومة التمثيلية والمؤسّسات البرجوازية، نما كيان جديد من "منطق التوافق"، من أجل كبح القيم الجديدة. ومرّة أخرى، تمّ استدعاء "القانون الطبيعي"، ومن بين ذلك ما ادّعاه آدم سميث، من أن المقايضة مزروعة في الطبيعة البشرية. وهكذا، أصبحت أيديولوجية السوق الحرّة، في القرنين١٨و١٩ نموذجا للأيديولوجيّة المؤكّدة، مع انقضاء مفهوم ملكية المجتمع، وتأكيد حقوق الفرد في الملكيّة، على حساب الجماعة.

واليوم، مع فقدان قيم الليبرالية والاقتصاد الحرّ، ومؤسّساتهما، لقوّتها التنظيمية، ظهرت موجة جديدة من المنطق الناقد. وهذا المنطق يستحضر أيضاً مفاهيم جديدة من القانون الطبيعي، باعتبارها إدانة من المحكمة الأعلى للقيم القديمة مثل مفاهيم: البيئة، الوعي بكوكب الأرض ككلّ. ومفهوم النظام العالمي الجديد القائم على: الأقاليم البيولوجية، والنظام البيئي للمحيطات، عمليات المناخ والأرصاد الجويّة، ومفهوم الاهتمام بحدود الزيادة في السكّان، والحفاظ على الموارد غير المتجدّدة (باعتبارها رأس مال كوكب الأرض)، والاستخدام الرشيد للموارد المتجدّدة لكي تعطي أطول عائد، بالإضافة إلى رؤى جديدة للطبيعة واحتمالات التوصّل إلى بناء الفرد الحقيقي الإنساني.

هذه الإعمالات الجديدة للقانون الطبيعي، والصور القويّة التي تستحضرها، نجد لها تعبيرا في الاتّهامات الموجّهة إلى النظريات المحدودة

للاقتصاد الكلاسيكي (التي كانت محصورة في نسب السكّان/الموارد في زمنها)، والاختزالية التجريبية التي أخذ بها ديكارت، والفردية الذرّية لجون لوك، والميكانيكا الكلاسيكية لإسحق نيوتن، وحساب التفاضل لليبنيتز، وأخيرا نظريات فرانسوا كويزناي وآدم سميث في الاقتصاد التوازني الحرّ، وفق مبدأ "دعه يعمل".

الصناعة كمجتمع أبوي

إذا واصلنا الأخذ بتقليد الدراسات الكلّية للظاهرة الاقتصادية، كما هي متضمّنة في الثقافة والنظم القيمية، لوصلنا إلى النقّاد الرئيسيين لحقوق المرأة في المجتمع الصناعي، الذين ينظرون إلى المجتمعات الصناعية وما تتضمّنه من أنساق السيادة والإذعان، والتي تمضي إلى أعماق تتجاوز الصراع الطبقي بين أصحاب رأس المال والعمّال، أعداء حقوق المرأة الذين يحرصون على هياكلهم الأبويّة، سواء كانوا من الرأسماليين أو الاشتراكيين أو الشيوعيّين، وسواء في الدول المتطوّرة أو الدول النامية، وسواء كانوا في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو الجنوبية أو في آسيا أو أفريقيا.

وليس من قبيل الصدفة، أن معظم الدراسات التي أشرت إليها، تتحدّث عن الذكور أو "الرجل"، وعن مشاكله في التحكّم في التكنولوجيا الخاصّة "به".

المجتمعات الصناعية، هي في واقع الأمر مجتمعات أبويّة، صنّفت أكثر ما له قيمة لديها بنبرات ذكوريّة، وبناء على ذلك صنّفت على أساس انثوي - التعاون، والكلّية، والحدس، والتواضع، والسلام- تاركة هذه الأدوار لكي تقوم بها المرأة، أو الأفراد أصحاب المكانة الأقلّ.

هذا في الوقت الذي تحدّد فيه الدراسة التي ظهرت عن تنظيمات العمل الدولية، من خلال مؤتمر المرأة الذي نظّمته الأمم المتحّدة بكوبنهاجن عام ١٩٨٠، أن المرأة توفّر ثلثي ساعات العمل في العالم، وتنتج

٤٤ في المائة من إمدادات الطعام العالمي، في الوقت الذي تتقاضى فيه ١٠ في المائة من الأجور فقط، وتمتلك مجردّ واحد في المائة من الممتلكات.

والأمر يمضي إلى ما هو أبعد من الحركة النسائية، فهناك العديد من حركات التحرير التي تقوم بها الجماعات الثانوية في المجتمع، وخاصّة في الدول الصناعية الناضجة، من بينها تصاعد الحركات العرقية والقبلية، وجماعات الشواذ جنسياً، ولعل الأكثر دلالة من بينها جماعات التعاطف مع الكائنات الحيّة، مثل حركة حماية وإنقاذ الحيتان وغير ذلك من الحيوانات والطيور.

السياسات المتضاربة

وإقتصاديّات اليوم، بتركيزها الضيّق في تعريفها لذاتها باعتبارها "علم" إنتاج واستهلاك وتوزيع الثروة، تواجه أزمات يومية، وربما سخرية عامة، في محاولاتها لابتكار أدوات تدير بها التنوّع المركّب من المجتمعات الصناعية، متعدّدة الأبعاد غير الخطّية.

تقول هازيل هندرسون إن أمامها تقريران يظهران أن الوكالات الرئيسية للحكومة الفيدرالية الأمريكية، تستخدم نماذجاً مختلفة للاستشراف والإدارة لا رابط بينها، وتقوم على افتراضات مختلفة وتصورات للنمو متباينة، ممّا يصل بها آخر الأمر إلى توصيات متناقضة ومتضاربة في السياسات التي تنصح بها.

ومن أجل توفير بعض التناسق، تشكّلت مجموعة على أعلى مستوى، تضمّ ثلاثين قيادة اقتصادية، من الولايات المتّحدة وأوروبا ودول العالم الثالث. وقد صرّح أحد أفراد المجموعة الإنجليز، جوفري بيل قائلاً: "النظام الاقتصادي العالمي يخطئ بعدّة طرق مختلفة، في نفس الوقت، إلى حدّ أنه لا يستطيع أن يصل إلى الإجابة الصحيحة منفرداً، سواء كان حكومة أو بنكاً أو رجلاً من رجال الاقتصاد. إنّنا نحتاج إلى تناول يدخل في الاعتبار العلاقة المتبادلة بين مختلف الأنظمة".

الغريب في الأمر، هو أن هذا الذي يقوله بيل ببساطة، هو دعوة إلى التوقّف عن التناول الخطّي، وإشارة إلى محدودية الاختزالية، والسياسات غير المتوافقة المترابطة. علماً بأن تشكيل المجموعة كان من رجال اقتصاد لا يؤمنون بتاتاً بتبادل التأثير بين الأنظمة. مثال ذلك

أنّهم جميعا من ثقافة سائدة واحدة وكلّهم من الرجال، ومن عالم الاقتصاديات والأعمال والمال.

كمرحلة أخيرة، تحاول الثقافات الصناعية، الحسّية، إعادة بناء معارفها، ولا سبيل إلى ذلك إلاّ بالتوجّه إلى ما كانت ترفضه من طرق البقاء والتفكير، والذي تجده حبيس مدارك الجماعات الثانوية. فالثابت، أنه من المستحيل حالياً العثور على طرق ابتكارية في تناول الأزمات الحالية المتوالدة، إذا ما تمسّكنا بالاقتصار على الثقافة السائدة.

الأزمات الحاليّة، سواء صنّفناها باعتبارها "اقتصادية"، أو "اجتماعية"، أو "بيئية"، جميعها أزمات في **الإدراك**. والسبيل الوحيد إلى ذلك، هو العودة إلى الرؤية الكلّية، والرصد العريض للظواهر، حتّى يمكن أن نكتشف موقع النشاط الاقتصادي في المجتمع والثقافة.

لقد بدأنا الآن في رؤية النظرية والقيم الاقتصادية كشيئ نسبي، يعمل من خلال نطاق معيّن في المكان والزمان والنظام، مربوط ومتحقّق في ظلّ اشتراطات معيّنة (بالضبط كما هو الحال مع علم الطبيعة الذي اعتمد عليه إسحق نيوتن). ولا يثير دهشتنا، أن هذا الإدراك يبدأ من خارج الاقتصاديات الحرفيّة المتخصّصة، نتيجة للعديد من "الاستثناءات" التي تقتحم نماذجه البسيطة الخطّية، ومفاهيمه لتعظيم ضروب الكمّ غير القابلة للقياس، مثل "المرافق"، و"أفضليات المستهلك"، والتحليلات القائمة على العلاقة بين التكلفة والربح في ظلّ ظروف عدم اليقين المتزايدة دوماً. ومع اضطرار الاقتصاديين إلى هجر دعاواهم المجرّدة، وسياساتهم المقدّسة، يبدأ البحث من جديد عن قيم أكثر شمولاً.

الصغير.. جميل

وتستشهد هازيل هندرسون بالكاتب المعروف فريتز شوماخار، مؤلّف عدّة كتب هامّة من بينها كتابه الشهير، "الصغير جميل" ، فتقول "دعونا الآن ننتقل إلى رجل اقتصاد معاصر، أحيا التقاليد الفلسفية، وأوضح لنا كيف أن النظم الاقتصادية تكون دائما جزءاً لا يتجزّأ من النظم القيمية والثقافات الخاصّة، إنّه ف. شوماخار ... لقد آمن شوماخار ببصيرة الناس العاديين، وقدرتهم على الوصول بإدراكهم إلى الحقائق المقبولة والخالدة. وكان هذا هو جوهر عمله، والعنصر الذي كان له معناه أكثر من غيره، بالنسبة لي، كإحدى المشاركات في نشاطات المواطنين ..".

فمع بزوغ حركات المواطنين في العقدين الأخيرين، بالولايات المتّحدة وكندا، وجميع المجتمعات الناضجة صناعياً، كانت هذه الحركات مدفوعة بإدراك للغرم الاجتماعي الذي تلمسه في: كل هذه اللا اقتصاديات، واللا خدمات، والمضايقات التي يتجاهلها الاقتصاديون.

لقد بدأنا نشمّ الهواء القذر، ونسمع مستويات الضوضاء المتصاعدة، ونتذوّق الطعام والماء المغشوش، ونشاهد أكوام النفايات المتكاثرة، ونمارس العزلة عن عائلاتنا ومجتمعاتنا، ونشعر بآلام البطالة التي بلا معنى، ونحس بعجز القدرة على الحكم في مدننا، وبوطأة البيروقراطية والمؤسسات والهيئات العملاقة.

في واحدة من مقالاته القويّة الشهيرة "الاقتصاديات البوذيّة"، أظهر شوماخار كيف أن المستويات الأخلاقية الأعلى، والإحساس الأقوى بجميع الكائنات الحيّة، يمكن أن يسمو بنا فوق نظرة السوق الضيّقة.

وكيف أن ذلك الاختزال المخيف للإنسان في خانة "العمالة"، يمكن أن يستبدل بمفهوم "العمل الطيّب"، الذي يتحدّى الأفراد أن ينضجوا، وأن ينمّوا ملكاتهم، وأن يتغلّبوا على تركيزهم على ذواتهم بالمشاركة مع الآخرين في واجبات عامّة، لتوفير السلع والخدمات اللازمة للبقاء في المستقبل، وأن يفعلوا ذلك كلّه من خلال اهتمام أخلاقي بالاعتماد المتبادل بين كلّ أشكال الحياة، التي على كوكب واحد.

تكنولوجيا ذات وجه إنساني

بالتركيز على قيم وأهداف النشاط الاقتصادي، رأى شوماخار إمكانات تحويل نماذج الصناعات ذات الإنتاج غير الباقي، إلى أساليب إنتاج تبني التربة وتدعم خصوبتها، وتشيع الصحّة والجمال والبقاء. ومن هذه المعرفة بحالة الواقع الحقيقي لجنسنا البشري فوق هذا الكوكب، جاء إدراك شوماخار بضرورة الأخذ بما قال عنه "القياس الصغير (في مقابل الضخامة)، والأخذ بالتكنولوجيا غير العنيفة و المتوسطة .. أي تكنولوجيا ذات وجه إنساني" ... "حتّى تتحقّق للناس فرصة الاستمتاع بأنفسهم، أثناء عملهم .. في إطار أشكال جديدة من المشاركة في إدارة المشروعات"، كما في الأشكال الرائدة للملكية المشتركة.

فمن بين مشاكل المجتمعات الغربية، ذلك المنطق ثنائي التشعّب، الذي ينتج التفكير الاستقطابي، بنموذجه "إمّا- أو". وفي هذا قال شوماخار "عندما أقول أن الصغير جميل، يصبح من المؤكّد أن يقفز أحدهم واقفا ليقول: وبهذا فأنت ترى أن الكبير سيئ". و يجيب شوماخار على هذا قائلاً "لا ..فهناك العديد من معايير الحجم الاقتصادية المختلفة، والقضيّة هي محاولة استعادة التوازن، ومعرفة متى يبلغ شيئ ما حدّ الحجم اللااقتصادي".

ويصوّر شوماخار جنون وجهة نظر الاقتصاد التقليدي، بالنسبة للكفاءة، وأفكاره حول الميزة النسبية، التي قادت إلى قدر كبير من حمّى أفكار نقل السلع من داخل الدول وفيما بينها. فالتكلفة الاجتماعية

والبيئية لكل عمليات النقل غير الضرورية للسلع، تتراوح ما بين استنزاف إمدادات البترول والتلوّث، والتمزيق المتواصل للشئون الداخلية للدول الصغيرة والأقلّ قوّة. وهي تمزّق القوّة العاملة لهذه الدول، وكذلك زراعتها، وتقود إلى المزيد من اعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية، نتيجة لإرغامها على الدخول في التجارة العالمية، ونظام نقدي دولي تسيطر عليه الدول القويّة، تحت الشعار الذي تبرر به الدول القوية موقفها، وهو شعار "السوق الحرّة العالمية".

الباب الرابع

انخفاض إنتاجية العمّال..

هل يقود إلى التضخّم ؟

الحديث عن "الإنتاجيّة المتدنّية" للعمّالة الأمريكية، تهمة باطلة. هذا ما تقوله الكاتبة هازيل هندرسون، ثم تقول إن مصدر ظاهرة التدنّي في الإنتاج يجب أن ينسب إلى الاستثمارات الرأسمالية الأمريكية وليس إلى العمّال. فالتدنّي الإنتاجي يجئ نتيجة للتكاليف الاجتماعية المتصاعدة للاستثمارات الرأسماليّة، وتكاليف التعاملات الناشئة عن تعقيداتها، والنوعيّة الآخذة في الهبوط لقواعد مواردها، والأهم من هذا كلّه، نتيجة لأن البنية الكلّية للإنتاج الصناعي، تتوجّه بشكل زائد إلى الطاقة والموارد ورأس المال.

وحقيقة أن البطالة تبقى عالية خلال فترات التضخّم، وأن الأسعار تبقى مرتفعة في مراحل الكساد وأوقات الضائقات المالية، يشير بوضوح إلى أن هذه المشاكل أصبحت الآن في صميم بنية الاقتصاديات الصناعية المتطوّرة، ونسقها الجديد من حالات **الكساد التضخّمي** المتزايدة. هذه الحالات التي لا تجدي معها محاولات التحكّم المباشر في تدفّق إمدادات النقود، ولا فرض أسعار فائدة عالية.

ولوم العمّال على التضخّم، كان دائماً أحد التكتيكات المقبولة من الإدارة، والمحافظين على الأوضاع الحالية، والساسة الذين يوجّههم مجال الأعمال. إلاّ أن هذا لم يعد له ما يبرّره، وفقا لحقيقة أن تكاليف الأجور لم تعد - بأي شكل- العامل السائد في الأسعار، في إطار المجتمعات الصناعية الحالية. ذلك لأنّ التكاليف المتصاعدة للطاقة والمواد الخام، والإنتاجية الهابطة للاستثمارات الرأسمالية، تجعل الآن من العمالة أكثر عوامل الإنتاج كفاءة، في العديد من العمليات مكثّفة رأس المال، عالية الأوتوماتية.

التكافل بين النقابات وأصحاب العمل

ورغم أن التباعد يتزايد وضوحاً وتسارعا، بين مصالح العمّال، ومصالح من يوظّفونهم وأصحاب الاستثمارات ورجال البنوك، فإنّه من غير المفهوم ذلك الموقف الذي تتخذه اتّحادات العمّال، التي ما زالت قابلة للوقوع في مصيدة التفسيرات الاقتصاديّة التقليديّة، القائلة بأن التضخّم يرجع إلى "الإنتاجية الهابطة" للعمّال، دون أن تحاول تحدّيها. القليل من اقتصاديّي العمالة، هم الذين يقبلون بالحقيقة متزايدة الوضوح والجلاء، حقيقة أن إصبع الإتّهام يجب أن يوجّه إلى الإنتاجية المنخفضة لرأس المال وإلى الإدارة وليس إلى العمال.

أحد أسباب إحجام اتّحادات العمّال عن التمسّك بهذه الحقيقة الواضحة، ربّما يكون أن أكبر اتّحادات العمّال في الولايات المتّحدة، هي بالتحديد التي يعمل أعضاؤها حاليّاً كموظّفين، في أكثر الصناعات اعتماداً على رأس المال والطاقة، وأن أعضاء هذه الاتّحادات قد تمتّعوا لأزمان طويلة بالنمو الذي قام على الطاقة والخامات الرخيصة، وأصبحوا إلى حدّ ما "متكافلين" مع المؤسّسات الأقدم، في القطاعات التي أصبحت تضم الصناعات غير الباقية، أو غير القادرة على مواصلة الوجود.

ورغم مراجعة بعض اتّحادات العمّال لأفكارها في موضوع الطاقة، إلاّ أن النسق الذي يظهر عبارة عن سيناريو المؤسّسات العرجاء، في تحالف واقع مع اتّحادات عرجاء !.

النقود.. وأصوات الناخبين

لعلّه يبدو واضحا لنا الآن، لماذا يحرص رجال الأعمال على إلصاق تهمة "الإنتاجية المنخفضة" على العمال، أو غيرهم من كباش الفداء مثل دعاة الحفاظ على البيئة والمنادين برفاهية الشعوب.

يقول رجلا الاقتصاد روبنسون وبولانيي، أن قوى رأس المال (النقود)، وقوى العمال والمستهلكين (أصحاب الأصوات)، تتحركان إلى طريق مسدود، مع مضي الحكومات - قسرا- في سياسات (قف-تقدّم)، وهي تتهاوى بإيقاع سريع، واصلة إلى حالة الجمود، التي نلمسها الآن في فرنسا وبريطانيا والولايات المتّحدة والسويد وكندا، وحتّى في الوافد الجديد، والملفت للأنظار، اليابان.

وتعقّب هازيل هندرسون قائلة أنّها مؤمنة بأن المماحكات الحالية حول السياسة الاقتصادية ستستمرّ، حتّى يتأكّد أصحابها من، (١) أن المجتمعات الصناعيّة المتطوّرة وصلت إلى مرحلة جديدة مختلفة، (٢) وأن أفكارهم قد تشكّلت دون اعتبار لمشاكل توزيع الثروة والدخل، أو للاعتراف بالمرحلة التي تبدأ عندها نوعية الحياة في الانحدار، جالبة ثمناً اجتماعيّاً ثقيلاً.

هذه الأعباء والتكلفات الاجتماعية تتضمّن:

١ - البطالة، نتيجة لتصاعد الاعتماد على الإنتاج الأوتوماتي (أي ذاتي التسيير)، والإنتاج المستهدف لرأس المال، والمركزية الأكبر للقوة الاقتصادية الذي يتطلّبها.

٢ - سوء التوزيع المتزايد للثروة والدخل، كسياسة ضيّقة لكفاءة المؤسَّسة و"إنتاجيّة العمالة"، يقود إلى الاعتماد على تكنولوجيات كبيرة القياس ومعتمدة أكثر على ما هو مطلوب لتطوير أداءها، من رأس مال وحجم تنظيمي.

٣ - التكلفة البشرية المتزايدة، الناتجة عن التعقيد التكنولوجي، والضخامة التنظيميّة، والآثار الجانبية غير المحسوبة لأنتاج واستهلاك التكنولوجيا المتطوّرة. وهذا يتضمّن مخاطر وظيفية واسعة الانتشار للصحّة والسلامة، والضغط المتواصل على العمّال، وعلى العائلات والمجتمعات نتيجة الإخلاءات المترتّبة على المشروع، ومخاطر الاستهلاك الكبير.

٤ - التكلفة العامة المتزايدة، لصيانة البيئة والحفاظ عليها، وتنقية مياه الشرب، وتوفير الهواء النقي. إنّنا نواجه تنظيف جبال النفايات، والتكلفة الإضافيّة لتطبيق القوانين الحكومية التي تمنع المزيد من التلوّث. ولهذا أعتقد أن الشق الوحيد من إجمالي الدخل القومي الذي يتزايد حاليّاً، هو عامل التكلفة الاجتماعية.

وسائل الإنتاج ذاتها، وليس ملكيّتها

أعتقد أن هذا هو سرّ الأزمة الأكبر للمجتمعات الصناعية، وأن هذه الأزمة تواجه المجتمعات الآخذة بالتخطيط المركزي، ومجتمعات السوق الحرّة في نفس الوقت. إن المسألة ليست مجرّد مسألة من يملك أدوات الإنتاج، كما يفكّر الاشتراكيّون، لكنّها مشكلة اختيارنا لأدوات الإنتاج ذاتها. وإذا مددنا الخطوط على استقامتها، يقود اختيارنا هذا إلى إفساد حياة البشر والبيئة، داخل النظام التكنوقراطي البيروقراطي.

المطلوب الآن من الاقتصاديات أن تقتصد في المواد الخام والطاقة، وأن توزّع ثمار إنتاجها بشكل أكثر عدالة، وأن تدار بطريقة تستهدف العائد طويل المدى في إنتاجها.

يشير جيمس روبرتسون في كتابه "البدائل العاقلة"، إلى أن عملة أي مجتمع يمكن أن تبقى مستقرّة، وغير قابلة للتضخّم، فقط عندما يؤمن جميع أعضاء ذلك المجتمع أنّه مجتمع عادل. ويتّفق هذا مع مفهوم نظريّة الألعاب، التي تقول: إن اللاعبين في مباراة ما إذا ما شكّوا في أن بإمكان الآخرين أن يكسبوا اعتماداً على الغش، يستجيبون بمحاولة السعي إلى الفوز بكل طريقة ممكنة.

وتقول هازيل هندرسون "بدلاً من مضاعفة الجهود القديمة، يكون الأقرب إلى العقل، بالنسبة لغير أصحاب الرؤية الاقتصاديّة الجامدة، أن يعيدوا تفهّم الوضع، وأن ينظروا إلى موضوع هبوط إنتاجية العمالة باعتباره الموجة التي تحملنا إلى المستقبل، واعتبار هذه الظاهرة بمثابة الأنباء الطيّبة للعمّال والمستهلكين ودعاة الحفاظ على البيئة

والسود والنساء وجميع الأقلّيات، وكذلك للأجيال القادمة. وحقيقة الأمر، أن الفئات الوحيدة التي يمكن أن تزعجها هذه الظاهرة هي فئات المستثمرين، والمديرين، ورجال البنوك الذين يحاولون تعويم الشركات الصناعية القديمة المتوجّهه برأس المال والطاقة فقط، ولو جاء ذلك بشكل متطفّل على الاقتصاد والمجتمع ككلّ.

ولسوء الحظ، نرى عدّة ملايين من العمّال، يجدون أنفسهم وسط هذه المعمعة، شاعرين أن الجميع يتوقّع منهم أن يساعدوا على بقاء أرباح هذه الشركات القديمة على حالها القديم، لكي تستثمر رأس مالها حتّى النهاية، ولو بالاستغناء عن العمّال أو إغلاق المصانع، بالإضافة إلى الأساليب الأخرى التي تتضمّن تخفيض تكلفة إجراءات الأمان في العمل، أو زيادة تلويث المشروع للبيئة المجاورة، التي يكون على العمّال وعائلاتهم أن يعيشوا فيها.

مصيدة المشاركة في الوظيفة

ومن بين النتائج الشاذّة لقوّة المؤسّسة الزائدة، وتوجيهها لهدف استغلال العمّال ودافعي الضرائب، ولتعريف "مشاكل" البلد بمصطلحات المشاكل الخاصّة للمؤسّسة، ذلك النداء الجديد "المشاركة في العمل"، والذي يبدو طيّبا، وأفضل من الاستغناء.

ويرى العمال أنفسهم محصورين بشكل متزايد في هذا المأزق. وهنا أيضاً، تسعى الشركة إلى الالتزام بتوجّهات الحكومة، فتقرّر لأسباب إنسانية أن تدخل عمّالها في نظام ساعات العمل القليلة، بدلاً من الاستغناء عنهم. والعديد من قدامى النقابيين والمحلّلين، يرون في هذا أفضل ما يمكن عمله. وهكذا، بدأنا نرى تراضياً بين العمّال والإدارة، ونمطاً جديداً يتشكّل ويدور حول: المشاركة في العمل، العمالة لبعض الوقت بشكل دائم، المشاركة في الوظيفة، والتحرّك باتجاه أسبوع عمل من أربعة أيام فقط.

منذ زمن، طالبت اتّحادات العمّال الأوروبية باسبوع عمل أقصر، ولكن بعكس ما يحدث في الولايات المتّحدة، دون خفض في المرتّب. وقد تلخّصت وجهة نظر الاتحادات، في أن التزايد في كثافة رأس المال المطلوب للإنتاج، ومسيرة الأوتوماتيّة، والمطالبة بأن تأخذ الإدارة نصيبها من ثمار هذه الإنتاجية عن طريق المزيد من خفض القوّة العاملة، لكن ليس بتخفيض عدد العاملين أو الأجور أو ساعات العمل، بل مشاركة العمّال في الأرباح على صورة المزيد من وقت الفراغ.

مثل هذه المعايير التكتيكية لتجنّب مآسي فقدان الوظائف، قد تكون هي غاية ما نطمح إليه، إذا سمحنا للمؤسّسات أن تواصل تحديد موضوعاتنا الاجتماعية نيابة عنّا. ويبدي قادة اتّحادات العمّال مخاوفا صامتةً من أن الشركات - بغير الضمانات والضوابط- يمكن أن تجد طرقا للحصول على إنتاج خمسة أيام من العاملين لمدّ أربعة أيام، عوضاً عن العودة إلى الوقت الكامل والأجر الكامل عندما تتحسّن الظروف في مجال العمل.

العامل يخلق وظيفته

هذا بالإضافة إلى أن بعض العمّال الذين يحاولون الفكاك من سباق الفئران، يفضّلون العمل لأقلّ ساعات عمل في الأسبوع، في حدود احتياجهم من النقود، من أجل أن يعيشوا حياة أكثر اجتماعية، متبادلة العلاقات، يشاركون في أساليب الحياة التي تلبّي احتياجاتهم غير القائمة على النقود، عن طريق المبادلة والتعاون مع جيرانهم، بدلاً من اللهث وراء الدولارات متناقصة القيمة. والبعض الآخر، تعلّم كيف يخلق وظيفته الخاصّة، وربّما نكون قد أشرنا من قبل إلى أن ١٠٪ من زيادة التشغيل في عام ١٩٧٨ كانت ترجع إلى ارتفاع عدد حالات التوظيف الذاتي. وبالمثل، يميل العديد من الناس إلى العمل لبعض الوقت لأسباب تتّصل بإسلوب الحياة الذي يفضّلونه، مثلما هي الحالة عندما يرغب الرجل وزوجته معا، في مقاسمة خبرة الأبوّة والأمومة، ومن ثمّ يتقاسمان أعمال البيت، وما يحصلان عليه من عملهما.

ومع كلّ هذه الأخبار، فظاهرة العمل لبعض الوقت ليست خبراً سيئًا بالكامل، إنّها تعني أن نفس العدد من وظائف الوقت الكامل السابقة، يجري حسابها كوظيفتين، في أغلب الأحيان. ولذلك اعتبر أن هذا هو أحد أسباب ما يبدو من انخفاض الإنتاجيّة، في الوقت الذي يمكن أن يكون العديد من الأفراد الذين تشير إليهم الإحصائيات، يتمتّعون بخبرة حياة أكثر ثراء وإرضاء.

لهذا، فإن أكثر الجوانب إشراقاً في مقاسمة العمل، هي أنّها بشير مؤشّر جديد، ألا وهو السرعة المتزايدة في التحوّل إلى الأوتوماتية،

في جميع أنواع العمليات، من الأعمال الهندسية إلى التصميم إلى التصنيع إلى الأعمال المكتبية، مما يرجع جميعه إلى الثورة المندفعة في تكنولوجيات رقائق المعالجة شديدة الصغر.

هل يشتري العامل شطرا من الآلة؟

يقول لويس كيلسو، صاحب كتاب "المانيفستو الرأسمالي"، إن على المجتمعات الصناعية أن تتعامل بشكل واقعي مع ظاهرة توفير العمالة، ثم يقول "إذا ما أخذت الآلة وظيفتك، فعليك أن تضع قوّتك وراء السياسات الإجتماعية والمؤسّسية التي تتيح لك أن تشتري شطرا من الآلة".

يوضّح كيلسو كلامه هذا قائلاً إن النظام الضريبي يمكن الإعتماد عليه في مساعدة العمّال على شراء أسهم مؤسّساتهم، ومن ثمّ يحقّقون دخلاً إضافياً من ملكيّتهم للأسهم. ويضيف، إذا كنا نعتقد أن الرأسمالية شيئ جميل، فلماذا لا نعمل على جعل كل أمريكي رأسماليا ؟. إلاّ أن "إئتمان ملكيّة الموظفين لأسهم شركاتهم" الذي كافح كيلسو من أجله، طاله الكثير من التشويه في التطبيق، وتحوّل آخر الأمر إلى قيد على الموظفين لحساب الشركة.

ولهذا، ليس غريبا أن تتكوّن لدى العمالة والإدارة الشكوك المشتركة التي تزداد عمقاً، مع اندفاع مشاكل الطاقة والتضخّم بشكل متزايد السوء، ومع تحوّل صنّاع السياسة في اقتصاديات الدول الصناعيّة المتطوّرة إلى التصوّر النقدي الجامد مرّة أخرى، وإلى محاولة فرض "علاجات التضخّم" القديمة. وهذا لا يقتصر أثره على جعل الأمور أسوأ في الظروف الجديدة، لكنه ما يضغط بثقله على أقل الناس قدرة على تحمّله، العمّال والفقراء.

ومن ثمّ، لا يجب أن نعجب عندما نرى المعاناة الاجتماعية والقلق في مجال العمل، قد بدأ يزحف على كلّ الدول الصناعية المتطوّرة، التي تحاول حل مشاكلها الجديدة، بالعلاجات القديمة.

انهيار الحلم الأمريكي

لا بد أن يكون واضحا، أن العمّال الذين يتعلّقون بأذيال لعبة القوّة التي عرفتها المؤسّسات القديمة، خوفا من فقدانهم لوظائفهم، أو لأن قادة نقاباتهم واتّحاداتهم غير قادرين على إعادة النظر في الأوضاع، هؤلاء العمّال سيجدون أنفسهم وقد تشبّثوا بسفينة غارقة. وحتّى المعاشات التي تقدمها لهم مؤسّساتهم لن تصبح السبيل إلى الكثير من الأمل والأمان. فالتضخّم سيلتهم مثل هذا المال، ويحيله إلى خيال، لو استمرّت المعدّلات الحالية للتضخّم. وهي ستستمرّ، إذا لم نعمل على تغيير اتّجاه اقتصادنا وبنيته، بالتحوّل إلى اقتصاد قائم على الموارد المتجدّدة، ومصمّم على أساس الإنتاجية التي على المدى البعيد في: العمل ورأس المال والطاقة والصحّة وفي القطاع غير النقدي، وأخيرا في قيمنا الاجتماعية والبيئية.

الواقع أصبح محفوراً بخطوط واضحة، وينبئ بحدث فوري: انهيارالحلم الأمريكي. ومن بينه انقضاء أحلام ملكية البيت، فخلال العقود الماضية، سبعة من كلّ عشرة أمريكيين كانوا يتوقّعون امتلاك بيوتهم، وفي بداية الثمانينيّات انكمش الرقم إلى أربعة من كلّ عشرة. حتّى امتلاك السيارة، بدأ يصبح محدودا، ليس فقط بسبب الثمن ولكن بسبب التأمين أيضا. واليوم، يمكنك أن ترى في الطريق السيارات التي تسير دون التأمين عليها، لأن أصحابها لا يملكون ما يؤمّنون به عليها.

تقول المؤلّفة هازيل هندرسون، "صناعة السيّارات عندنا، المجد المتوّج في السابق لصناعة الولايات المتّحدة، تعاني الآن من المتاعب

الشديدة، ويبدو أنّها أصبحت عاجزة عن إنتاج نوع السيّارات ذات الكفاءة في استهلاك الوقود التي يريد الأمريكيون حالياً شراءها، ممّا أتاح للسيّارات الأجنبية الاقتصادية أن تستولي على ٢٥٪ من السوق.".
وبالنسبة لصانعي السيارات الأمريكية في ديترويت وواشنطن، أصبح اليابانيّون كبش الفداء. فبدلا من مواجهة الحقائق، جرى تشجيع وضع حدود للإستيراد، وإنتاج السيارات اليابانية في أمريكا. علماً بأن إنتاج السيارات اليابانية عالى الأوتوماتية، يتوقّع الخبراء أن يوفّر القليل من الوظائف الإضافية في الولايات المتّحدة.

الذي يجب أن ننتبه إليه، هو أن الإنتاجية الهابطة لديترويت ليست غلطة العمّال، لكنّها ترجع إلى أخطاء المديرين، الذين كان من المفترض أن يتخذوا القرارات المناسبة بالنسبة للاستثمارات، والإنتاج، والتصميم، والتسويق.

وهنا أيضا، نتأكّد أن المشكلة لا تكمن في العمالة.

الوصفة القديمة للكعكة الاقتصادية

نعلـم الآن، أن سياسـات كينـز القائمـة علـى ضـخّ طلبـات المستهلكين مـن السـيّارات، والقـوارب، والثلاّجـات، والأجهـزة، وكـذلك تخفيض الضرائب وتقديم الإئتمانات بالنسبة للطبقة المتوسّطة القادرة علـى شـراء كـلّ هـذه الأشـياء، هـذه السياسـات لـن تسـتطيع أن تسـاعد النظام في أن يستمرّ في عمله، كما لن تتيح لنا جميعاً أن نجد وظائفاً لنا، على الأقل لن تستطيع بعد قليل. هناك سببان لذلك:

- **أوّلهما**، أنه لا يوجد الكفاية من المستهلكين في هذا النظام، ممّا يتيح لنا جميعاً الوظائف المطلوبة.
- **وثانيهما**، المنتجات ذاتها، حدّدت أثمانها، بما يدفع بها خارج السوق.

الطرقة القديمة في طهي تلك الكعكة الإقتصادية، من أجل المشاركة في شرائحها و إسباغ السعادة على الجميع، لن يحدث أن توفّر لنا العمالة الكاملة. لهذا، تكون الإستراتيجية الأفضل للعمّال ودعاة البيئة، أن يعملوا معا، للمساعدة على خلق فرص جديدة للعمل، في قطاع الموارد المتجدّدة.

وبالإضافة إلى هـذا، تعتقـد هازيـل أن مسـتويات التضـخّم الحقيقية أعلى من التقديرات الرسمية، رغم ما يقول به الاقتصاديون من أنّها أقل. ومع ذلك، فالتقديرات الرسميّة لا تدخل الضرائب المحلّية في حساباتها، مع أنّها أسرع المكوّنات ارتفاعاً في تكاليف الحياة. كما أن التقديرات الرسميّة لا تدخل في اعتبارها أكثر العناصر تضخّماً من

الضروريات: الطاقة، السكن، الطعام، والصحّة. ثم تقول هازيل "هناك طرق أخرى للتلاعب في أرقام التضخّم، مثل المقارنة بمراحل زمنية مختلفة، حتي تبدو المعدّلات أقل من حقيقتها. وهناك نوع آخر من التضخّم في الخدمات العامة: انحدار نوعية خدمات مكاتب البريد، وكذلك هبوط مستوى خدمة جمع القمامة، إلاّ أن الضرائب تواصل ارتفاعها، بما يتجاوز ما تقول به الإحصاءات الرسمية".

أعتقد أن ادّعاءات "انخفاض إنتاجيّة العمالة"، وأن تكلفة الأجور هي الشرّير الأكبر في مجال التضخّم لايمكن أن تمضي إلى ما هو أبعد من ذلك. فمن السهل إظهار أن هذا ليس صحيحا، لكلّ من رجال الأعمال والقادة الحكوميّين، إذا ما كانت لديهم الرغبة في الاستماع. ويكفي في هذا المجال أن نقول لهم "وهو كذلك، لنفترض أنّكم عدتم بحقوق العمّال إلى زمن العصر الحجري. ولنفترض أنه لم تعد لديكم أية تكلفة للأجور بالمرّة ! . ستجدون أنكم ما زلتم تتعاملون مع تضخّم ذي رقمين (أي آحاد وعشرات)، نتيجة للطاقة، والمواد الخام المستوردة، وتكلفة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى التكلفة الاجتماعية .. لهذا، يكون من الأفضل لكم أن تبدأوا النظر في هذه العناصر الأخرى ..".

ولكن، ماذا عن الوافد الجديد، الذي لم يحسب الاقتصاديّون التقليديون حسابه: الكمبيوتر؟.

الكمبيوتر.. والبطالة

المتحدّثون باسم صناعة الكمبيوتر، يقولون دائما أن أجهزة الكمبيوتر لا تختلف عن الأجهزة والآلات الأخرى الموفّرة لجهد العمل. وأن المشاكل الناجمة عن إدخال الكمبيوتر إلى مجال العمل، فيما يتّصل بتغيير أوضاع العمالة، يمكن أن نتحمّلها، عن طريق خلق وظائف جديدة في جوانب أخرى من الاقتصاد، وبصفة عامّة زيادة التطوير الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

الذي عادة ما نغفله، هو أن الكمبيوتر جرى إدخاله وإدماجه في مجال الاقتصاديّات الصناعية، في فترة تزامن ذلك فيها مع المرحلة الطويلة لما بعد الحرب العالمية الثانية، التي كنّا نعتمد فيها بغزارة على توفّر وقود الحفريّات، ونعايش مستويات غير مسبوقة من النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن أثر الكمبيوتر على العمالة، كان كافيا لخلق المخاوف من الانتشار الواسع للبطالة، التي ظهرت بوادرها بالولايات المتّحدة في أوائل الستينيّات، ممّا استدعى - بين أمور أخرى- المطالبة بدخل مضمون لكلّ المواطنين.

في رؤية لتطور الكمبيوتر ورقائق المعالجة شديدة الصغر، طرح د. جوان رادا الاقتصادي البرازيلي، في اجتماع "نادي روما" عام ١٩٧٩، بعض الاستخلاصات المنذرة. أشار رادا إلى أن ثورة رقائق المعالجة، بفضل قوّتها الجديدة التي تتيح لها التحكّم في العمليات الصناعية بأكملها، ستحدث تغيّرات نوعيّة عالمية. وقال رادا إن هذه الرقائق تبطل بوضوح نظرية القيمة في العمل، حيث أن الإنتاج أصبح يتم الآن دون أن تمسّه أي

أيدي بشرية، ليس فقط في الصناعات الأوتوماتية، ولكن في قدرة هذه الرقائق المتزايدة على أن "تنتج نفسها"، بقدرتها على برمجة إنتاجها.

وعليه، فإن ما نادى به دعاة الدخل المضمون، كما تنبّأ روبرت ثوبالد في الستّينيّات، قد تحقق: لقد انقضت العلاقة بين الوظيفة والدخل، ومن ثمّ لا بد من الوصول إلى طرق جديدة، لتبرير تخصيص دخل للعامل على حساب المستهلك، ذلك المستهلك الذي لا يجد له المجتمع دورا، كالذي كان للمنتج في اقتصاد النقود.

الميزة النسبية لدول العالم الثالث

ويضيف رادا، أنه بالنسبة للعالم الثالث، سيكون الأثر أكبر بكثير، حيث أنّه كان يقال لهم في نظرية النمو الاقتصادي التقليدية، أن الميزة النسبية في التجارة العالمية ستتقدّم بالتدريج لتشمل جميع دول العالم. وهذا يستتبع أن تجد كلّ دولة من "الدول الأقل نمواً" لنفسها، ميزتها التنافسيّة الخاصّة بها: بأن تتعلّم إنتاج أشياء قليلة بشكل جيد، وتبيعها بالانضمام إلى السوق العالمية.

وقد ظهر أخيرا بشكل واضح أن هذه النظرية من نظريات الاقتصاد التقليدي، أصبحت خدعة قاسية. عندما بدأت الدول الأوربية ارتقاء سلّم التجارة العالمية، كانت قمّة السلّم خالية، ومشكلة دول العالم الثالث أنّها في محاولة الصعود تجد قمّة السلّم مشغولة. ومن ثمّ فالمحنة الكبرى لدول العالم الثالث، أنّه في لعبة التجارة العالمية القائمة، والتي ما زالت تقوم على الميزة النسبية، تصبح السلعة الوحيدة التي تتمتع عندها بميزة نسبية، هي العمالة الرخيصة.

وحتّى هذه الميزة النسبية تحرمهم منها ثورة رقائق المعالجة شديدة الصغر، نظراً لأنّه أصبح من الأرخص أن يصبح المصنع بأكمله أوتوماتيّا، من إرساله بأكمله خارج الحدود، كما كان يحدث سابقا سعيا وراء العمالة الأرخص واستغلال الموارد والبيئة ممكناً.

واليوم، عبر مرحلة الانتقال، نرى في بعض دول العالم الثالث منتجات قائمة على رقائق المعالجة، مثل أجهزة الراديو، والساعات، واللعب الإلكترونية، تقوم بتجميعها نساء يتقاضين حوالي ثلاثة سنتات

في الساعة. هذا الإنتاج، يتم شحنه ثانية إلى الدولة الصناعية، ليباع بسعر أرخص ممّا لو كان قد صنع بعمالة أمريكية. ويقول رادا إن هذا لا يمكن أن يستمرّ إلاّ لعدّة سنوات، عندما يتم تطوير صناعةهذه الرقائق، بحيث تصبح عمليّة التجميع أوتوماتية، بل ولكي تصنع هذه الرقائق نفسها ودول العالم الثالث التي أعطت التسهيلات والإعفاءات لمصانع التجميع هذه، ستجد لديها مصانعا معطّلة، وبطالة في العمالة التي تدربّت على التجميع.

يشير رادا بشيئ من التشاؤم، باعتباره من دول العالم الثالث، أنه نتيجة للتركيز الرأسمالي الضخم في صناعات رقائق المعالجة، فإن تسويقها يحتاج إلى سوق عالمية. وهذا يعني استحالة أن يتصدّى اقتصاد قومي لاستثمار هذ الصناعة محليّا.

كما يقول أن علينا تناسي الحلم الساذج، الذي يتضمّن أن أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيا المعلوماتية يمكن الاعتماد عليهما في جعل الاقتصاد الصناعي لامركزيّاً. ويقول إننا سنعيد تقييمنا لهذه الفكرة، عندما نرى بوضوح أن هذه التكنولوجيات تعني احتمالات أكبر لمزيد من المركزية، في مجالي الاقتصاد والتحكّم السياسي.

وتقول هازيل هندرسون في ختام طرحها لموضوع انخفاض الإنتاجية العمّالية، إنه من غير الممكن أن نمضي أكثر من ذلك في القول بأن النمو الاقتصادي يمكن تحقيقه فقط بزيادة الإنتاجية العمّالية في المجالين الصناعي والزراعي. إلى أن تقول " الموضوع ليس هو رفع إنتاجية العامل، بل هو: أي **"نوع" من الإنتاج نقصد، و من "أجل من"؟.**

الباب الخامس

أخلاقيات العصر الشمسي البازغ

اليـوم، وصـلت جميـع المجتمعـات الصـناعية المتطـوّرة إلى حـدود مفهومها للنمو، قبل كثير من وصولها إلى الاستنزاف الفعلي لمواردها الماديّة. تقول هازيل هندرسون "إنّنا نواجه، أولاً وقبل أيّ شيئ آخر، طريقاً مسدوداً عويصاً يعوق جهودنا لخلق بدائل مستقبلية تكنولوجية. إنّنا نحتاج بهذا المعنى إلى أن يكون تركيزنا في مجال البحث على مزيد من تطوير (السوفت وير)، أكثر ممّا نفعل مع (الهارد وير). فعندما يواجه الأفراد أو المجتمعات ظروف تغيّر سريع، تكون الاستجابتان الأكثر إحتمالاً هما:

(١) تكثيف ومضاعفة الجهد في الحفاظ على المسار الحالي.

(٢) إعادة صياغة المفاهيم المتّصلة بالموقف، وإعادة تعريف المشاكل".

واجبنا اليوم ينصبّ على الاستجابة الثانية، والتي تقتضي بدورها تعريفاً أوسع للتكنولوجيا: المعرفة البشرية عند تطبيقها في حلّ المشاكل".

وهي تقول إن أجندة السياسات العلمية والتكنولوجية للعقد القادم، وما بعده، يجب أن نعيد النظر إليها في سياقها المتغيّر بشدّة. الأجندة البازغة، في جميع الدول الصناعيّة المتطوّرة، يجب أن تدخل الآن في حسابها، التناقضات التي يخلقها حاليّا، بوضوح، مسار عملية الابتكار الصناعي ذاتها. عملية الابتكار التكنولوجي هذه، التي يصل عمرها إلى مائتي عام، والتي نعرفها أيضا باسم الثورة الصناعية، كانت تقوم على منطق وافتراضات تبدو اليوم مستنزفة: تعظيم الإنتاج الماديّ، مقاسا بمعيار ضيّق هو "الكفاءة" ، هذه الكفاءة التي تجئ على حساب الكفاءة الاجتماعيّة و البيئية.

العسكرية تحظى بنصيب الأسد

لقد تجاهلنا ما يتبدّى في الأفق من أزمات في توزيع ثمار الإنتاجيّة، وأيضا الإجهاد المتزايد في الموارد الطبيعيّة، قاعدة ابتكاراتنا التكنولوجية، التي ترتكز على رأس المال والطاقة والخامات. والأسوأ من هذا، نصيب الأسد في الميزانيّات المخصّصة للبحث والتطوير التكنولوجي، الذي ينصرف إلى الجهود العسكرية.

عمليات الابتكار الصناعي بأكملها، والأجهزة الحاليّة للإحصاء التي يعتمد عليها في قياس تقدمها، يجب أن تخضع لعملية إعادة تصميم، قبل البحث عن تصحيح مسار الابتكار التكنولوجي. الثبات النسبي الحالي في تطور مجتمعاتنا الصناعيّة، والذي يكشف عنه ما يحدث من تشبّع في منحنى النمو، ثمّ ما لا يمكن توقّعه من الضغوط الإجتماعية وعواقب وخيمة، يبدو أن هذا كلّه قد بدأ يتجاوز ما يتحقّق فعلاً من إنتاجية لاقتصادنا.

لقد وصلنا - على اتّساع المجتمع- إلى ضرورة استبدال التوجّهات الحالية، والتي حكمت عصر الصناعة، وهي: التخصّص، والمركزيّة، وتقسيم العمل، بتوجّهات جديدة هي: التكلفة الاجتماعية والتعامليّة التي تنجم عن التوجّهات التقليديّة. نحن في حاجة إلى تذكّر أن كلّ النظم التي تسعى إلى الضخامة والعملقة، والمضي إلى المزيد من التعقيدات التكنولوجيّة، وإقامة النظم الإدارية الضخمة، ترغمنا حتماً على البحث عن نظم مناظرة في ضخامتها من الجهود الحكومية للتنسيق والتحكّم.

علينا العمل الآن على إعادة النظر في النظم العقائديّة الأساسيّة للصناعة، والتي كانت تقوم دائما على التوسّع الاقتصادي المتواصل، والحتميّة التكنولوجية، والاختزالية الخطّية الضيّقة. لتحل مكانها نظرة عالمية أخرى أكثر توازناً، عابرة للنظم، وكلّيّة، وبمعنى آخر إعادة التكامل بين قدرات النصفين الأيمن والأيسر للمخ البشري.

كوكبية العلوم والتكنولوجيا

يجب أن يكون المحتوى المستقبلي لأجندة علومنا وتكنولوجيّاتنا، كوكبياً، بمعنى أن يكون متوجّها بمصالح كوكب الأرض كلّه. علينا الانتقال من المنطق الكارتيزي الخطّي، إلى مبادئ جديدة تتكفّل بإحداث التكامل على مستوى الكوكب، بين الطبيعة المنظوميّة لوضعنا، وبين نظمنا المعرفيّة. مثل هذا الانتقال يجب أن يكون الاعتراف به شاملاً، في جميع نشاطاتنا للبحث والتطوير.

لقد استطعنا أن نخلق (هارد وير) الاعتماد المتبادل بيننا على مستوى الكوكب، عن طريق تكنولوجيّات الاتّصال التي تلف الأرض كلّها. وأصبح واجبنا الأكبر الآن، هو أن نكتب برامج (سوفت وير) التي نحتاجها في إدارة هذا النظام العالمي: مثل الاتّفاقات النقديّة، وآليّات حل الصراعات والحفاظ على السلام، ونظم القانون التي تتيح لنا إدارة مواردنا المشتركة، وخرائط النظم القيميّة لمختلف ثقافاتنا التي تساعد على إظهار نقاط الالتقاء.

تناقضات المجتمع الصناعي

أكثر العلامات وضوحاً، في حاجتنا إلى إعادة البناء الميتافيزيقي لأسس معرفتنا، هو توالد التناقضات. والتناقضات تشير فقط إلى أنّنا قد وصلنا إلى حدود نظام منطقي معيّن وأدركنا آخر مداه. عندما ننظر إلى التناقضات من مستويات نظم أعلى، ومن خلال منظور أعرض، نكتشف أنّ هذه التناقضات تكون بطبيعتها متكاملة .

واليوم، تتكاثر مثل هذه "التناقضات" في العلوم الطبيعية، والرياضيّات، وعلم النفس، وبشكل أكثر وضوحا في الاقتصاديات. وفي مجال الاقتصاديّات، قادت الأخطاء في تحليل عوامل الإنتاج، وفي مقاييس الإنتاجيّة إلى انحراف عمليات الابتكار التكنولوجي، تجاه المزيد من تكثيف رأس المال، و إلى ما يجري الآن من التوجّه إلى التكنولوجيات المساقة بحاجات المنتج، وليس باستجابات المستهلك.

أكثر التناقضات تسيّداً في مجتمعاتنا الصناعيّة، هو أن المسار الحالي في مجال الابتكار التكنولوجي، يخلق حالة من الاعتمادات المتبادلة، تخرّب الظروف التي تسمح للأسواق الحرّة أن تخصّص مواردها بكفاءة. ومع ذلك، ففي الوقت الذي يظهر فيه فشل نظام "السوق - الاختيار"، لا يوجد لدينا بديل لذلك النظام، ولا نعلم كيف نخطط لمثل هذه المجتمعات المركّبة.

والأكثر من هذا، يقود مسار التكنولوجيا ذات التوجّه الرأسمالي، إلى ترتيب خطر من الكيانات الأضخم، والأكثر ضعفاً في نفس الوقت. هذا الترتيب يقتضي استثمارات اجتماعية، ومخاطر

ضمنيّة، في نفس الوقت الذي يقود فيه تعقيدها ومركزيّتها إلى حرمان دافع الضرائب والمستهلك من المشاركة الديموقراطيّة، بالنسبة لما يتّخذ من قرارات تكنولوجية في هذا المجال. والثابت أن العديد من هذه التكنولوجيّات، كالطاقة النوويّة على سبيل المثال، تكون بطبيعتها استبدادية، ومن ثم تكون غير دستوريّة.

والإدراك المتنامي بأن فئات بأكملها من المشروعات العلمية والتكنولوجيّة، قد تكون ببساطة غير متوافقة مع الأشكال الديموقراطيّة من الحكومات، هذا الإدراك نشهد تعبيرا عنه في المعارضة الشعبية المتزايدة للطاقة النوويّة، ولأبحاث التلاعب بالخصائص الوراثيّة، وللسيطرة الاحتكاريّة لنظم معالجة البيانات وتخصيص الميزانيّات.

التغيير والنظم غير المتوازنة

ما نطالب به مشروعاتنا العلميّة و التكنولوجيّة الآن، ليس هو المزيد من الصرامة بالنسبة لجمع البيانات ومعالجتها، بل المزيد من الصرامة في تبنّي أسس جديدة، بحيث نعيد النظر في النماذج الحاليّة، ونمتحن الافتراضات العميقة التي تقوم عليها. وهذا يقتضي أن نكشف طبيعة الاستثمارات الفكرية، وليس المالية فقط، فقد أصبح من الضروري الكشف العام الكامل عنهما معاً.

هذا التركيز على المبادئ والأسس يتطلّب دعماً ماديّاً متّصلاً للأبحاث الخاصّة بالقواعد المعرفيّة للاقتصاديات، والعلوم الطبيعيّة ونماذج الكمبيوتر. نحن في حاجة إلى استكشاف تناولاتنا الجديدة والقديمة، ونقارنهما معاً بغير ذلك من نظم المنطق والمعرفة المختلفة تماماً، مثل النظم المعرفيّة والمنطقيّة للثقافات الشرقيّة.

ومن بين المجالات الهامة لمساعينا المطلوبة، التحوّل في أسسنا الإدراكيّة من نظم التوازن التقليدية، مثل التي تقوم عليها اقتصاديّاتنا، إلى تمثّل نظم ديناميكية تستوعب عدم التوازن، يمكن أن تتعامل مع التغيّرات النوعيّة التي لا رجعة فيها، والتحوّلات البنيويّة.

التفكير عالمياً، والعمل محلّياً

في الفصل الذي يحمل اسم التفكير عالميًا والعمل محلّيًا، ترسي هازيل هندرسون أسس أخلاقيّات العصر الشمسي الذي نشهد بزوغه. فتقول أنّنا نري مجتمعات صناعية تمرّ بتحوّلات عميقة، هي في حقيقتها التقاء ستّة تحوّلات تاريخيّة على الأقل، لها دوراتها المختلفة، وهي كالتالي:

(١) التحوّل من عصر البترول إلى عصر شمسي بازغ.

(٢) التحول من عصر وقود الحفريّات، كالفحم والغاز والبترول، الذي بدأ في أوائل القرن الثامن عشر، والذي يصل إلى غايته في بدايات القرن الحادي والعشرين، إلى أشكال الطاقة الجديدة المتجدّدة، يعني التحوّل من الإقتصاديّات التي تعظّم الإنتاج المادّي، والاستهلاك الجماهيري على نطاق واسع، والتخطيط الآيل إلى السقوط والذي يقوم على الموارد وأشكال الطاقة غير المتجدّدة .. التحوّل إلى اقتصاديّات تسعي إلى تخفيض العوادم عن طريق التدوير وإعادة الاستخدام و الصيانة، وتقوم على الموارد و الطاقة المتجدّدة، وعلى إنتاجيّة المدى البعيد.

(٣) التحوّل عن "المأخذ الصناعي" ذاته. بما فرضه من استنزاف للموارد، ومن الاختناقات الاجتماعيّة في إدارة الظروف المركّبة، التي تعتبر من أوضح معالم المأخذ الصناعي في الحياة.

(٤) التحوّل الاجتماعي/الاقتصادي، يكون مصحوبا بتحوّل في المفاهيم والمدارك، نتيجة لاستهلاك المنطق الصناعي، بعمره

الذي قارب القرون الثلاثة. ذلك المنطق الذي يعتمد الاختزاليّة والمادّيّة والحتميّة التكنولوجية والعقلانيّة الذرائعيّة، والذي أرسى أسسه المنطقيّة كلّ من جاليليو وبيكون وديكارت، ثم نيوتن ولييبنيتز وفلاسفة عصر التنوير..هذا المنطق الصناعي ثبت فشله في التعامل مع الواقع الجديد. وحتّى المعركة الشرسة التي دارت بين الرأسماليّة والاشتراكيّة والشيوعيّة، والتي مازلنا نعيش بعضها، تصل إلى وضع تحتاج فيه جميع الأطراف أن تعيد ترتيب منطقها. فالمسألة لم تعد بعد تقتصر على "من الذي يملك" وسائل الإنتاج، لكننّا أصبحنا في حاجة أيضاً إلى مواجهة المحن البيئيّة والاجتماعيّة والروحيّة التي فرضتها "أدوات الإنتاج ذاتها".(٥) ونحن نمضي أيضا عبر تحوّل ثقافي. فهل سيقود هذا التحوّل إلى الانهيار أم الابتكار، والوصول إلى أسس غير مسبوقة ؟.

والمعروف أن التوتّر أو التأزّم هو أحد أدوات التطوّر. النظم الاجتماعيّة البشرية، والإنسان الفرد، شأنهما شأن جميع الأنواع الحيّة، تحتاج إلى أن تمرّ بحالة توتّر وضغط حتّى تتغيّر. وتذكر هازيل هندرسون أنّها لا تتّفق مع النظرة اليائسة لواضعي السياسات، التي تقول "أنت لا تستطيع أن تغيّر الطبيعة البشريّة". وتبرّر موقفها بالآتي: أولاً، لأنّنا لا نعرف حقيقة مكوّنات "الطبيعة البشريّة". وثانياً، لأن التحوّل في القيم عند البشر يعتبر من الأمور الشائعة في جميع الحضارات والثقافات. وحقيقة الأمر، أن التغيّر والتحوّل في الطرز والأساليب الثقافيّة هو خامة التاريخ البشري.

إنّنا نتعلّم بسرعة أن الاستهلاك الجماهيري على نطاق واسع، الذي يعمد إلى التركيز المبالغ فيه على الأشياء المادّية، يحرفنا عن الوصول إلى النضوج البشري.

انهيار النظام الأبوي

أمّا التحوّل السادس الذي تقول به الكاتبة هازيل هندرسون، فهو التحوّل الحالي الذي تكون من بين علاماته الأساسيّة، انحدار أو انهيار النظام الأبوي، الذي ساد العالم على مدى معظم فترة الثلاثة آلاف عاما الماضية.

الدولة القوميّة، شأنها شأن جميع النظم الأبوَية، تكون مبنيّة على أساس تسلسل الرئاسات، وتقوم على التقسيم الجامد للعمل (بالإضافة إلى الاستقطاب في أدوار الرجال والنساء)، والتحكم التكنولوجي، وعلى الفلسفات الحتميّة والاختزاليّة، وعلى التنافس في داخل كلّ دولة و بين الدول وبعضها البعض.

ومن الأكيد أن الدولة القومية هي التعبير عن جوهر نظم السيادة الأبويّة، من الأسرة إلى العمل، إلى المجتمع، إلى التعليم والكنيسة، على مختلف المستويات الحكوميّة.

ومن هنا، تصل الأنماط الأبويّة إلى نهايتها. تسلسل الرئاسات يصل إلى طريق مسدود، وإلى اختنافات حادّة، والحكومات تنفصل عن واقعها، في الوقت الذي تحاول فيه البيروقراطيّات أن تتلاعب بالإحصائيّات الوهميّة، كما يحاول مديرو المؤسّسات اتّخاذ القرارات الاقتصاديّة والتكنولوجيّة الفوريّة اعتماداً على دراسات التسويق المختارة التي على أعلى مستوى، لكنهم يعزلون مطالبهم "الأكثر فعّاليّة" عن الاحتياجات الحقيقيّة للعالم، وعن الضغوط الاجتماعية والبيئيّة.

نفس الشيئ تفعله القيادات الأكاديميّة الأبويّة، في مجالات العلوم والتكنولوجيا، بالمضي قدماً في اتّجاه التخصّص متزايد الضيق، والنظرة التجريدية. وترى الكاتبة أن مرجع ذلك قد يكون إلى استبعادهم المنظّم للنساء، وكذلك الأقلّيات العرقيّة والطائفيّة، التي كان من الممكن أن تكون مصدراً لوجهات النظر البديلة والمتحدّية.

والأكثر وضوحاً من هذا كلّه، ما يجري في مجال سباق التسليح النووي، حيث تسعى الدول الأبويّة المتنافسة إلى شراء، ليس المزيد من "الأمن"، لكن الإفلاس الدولي، والخراب على يد هذه الآلة العسكريّة الرهيبة.

المؤامرة على الدول النامية

الاندفاع نحو النمو الاقتصادي، يمكن أن ننظر إليه الآن باعتباره الأداة الحاسمة للقهر والسيطرة، ليس فقط قهر وسيطرة الرجال على النساء، بقصر عملهن في المجتمع على الأعمال غير المدفوعة أو منخفضة الأجر أو ذات الوضع المتدنّي، ولكن أيضا العقليّة الاقتصاديّة الملازمة، والتي تحرّض على إخضاع الأقليّات في جميع الدول، بتصنيف الأعمال الحيويّة، التي قد لاتكون متخصّصة أو أكاديمية، باعتبارها "أقل إنتاجيّة".

وبنفس الطريقة، يمكن للدول القويّة اقتصادياً أن تسيطر على الدول التي تطلق عليها "أقلّ تطوّراً"، وتعمد إلى الإقلال من دورها في الاقتصاد العالمي. وبهذا، تبرّر دور المؤسّسات متعدّدة الجنسيّات، والاستثمارات الرأسمالية، وتبرّر أيضا لعبة التجارة العالمية التي تمارسها، متخفّية في ثياب "نظام السوق الحرّة". وفي هذا يقول الأستاذ جوزيف هوبر، من جامعة برلين الحرّة "حتّى الآن، لم يقد تطوير اقتصاد السوق والنظام الصناعي إلى تزايد استغلال الموارد الطبيعيّة، وتزايد دورة السلع والخدمات فقط، بل قاد أيضاً إلى فرض هبوط في الاقتصاد المحلّي، مثل الاقتصاديات المعتمدة على نفسها، سواء كانت جماعيّة أم فرديّة". وينادي هوبر بإعادة التوازن إلى هذه "الثنائيّة الاقتصاديّة".

وتقول هازيل هندرسون، أنّه على العكس من معتقدات الاقتصاديين، فإن القطاعات غير الرسمية من الاقتصاد العالمي هي السائدة، وأن القطاعات المؤسّسيّة النقديّة تنمو منها وتعتمد عليها، وليس العكس.

اللامركزية هي الحل

إعادة التوازن للاقتصاد الثنائي في المجتمعات، هو في الحقيقة السبيل الوحيد لتخفيض سيادة المركزيّة، بما تتضمّنه من تحكّم الأخ الأكبر (تقصد الدولة الشموليّة)، والبيروقراطيّات، وتسلسل الرئاسات غير المعقول، والاختناقات، بالإضافة إلى ما تخلقه من تراكم دائم للسلطة والثروة، ممّا يقود دائماً إلى التوسّع وتعظيم المؤسّسات، والمغامرات العسكريّة، وإساءة استخدام التكنولوجيا، وخيالات القدرة الكاملة والتحكّم، وما لا يمكن تفاديه من استغلال الجماعات الثانوية في المجتمع، وإفساد البيئة.

التاريخ المبهر لأفكار وأعمال أنصار اللامركزيّة، توفّر لمفكّري اليوم المستقبليّين، وللنشطين من دعاة العصر الجديد، أساساً لا غنى عنه.

الذي لا بد أن ننتبه له، هو أن انحرافات حقوق الملكيّة الخاصّة، بالنسبة للفرد، قادت إلى حالة مخيفة من عدم المساواة، سمحت للمؤسّسات متعدّدة الجنسيّات أن تتنكّر لتكتسب صفة حماية "الأفراد" في ظل القانون. وقاد هذا إلى ما نراه اليوم من خلط في مجال حقوق الملكيّة، التي لم تعد تميّز بين الحرمة الضروريّة لحقوق ملكيّة الفرد، التي يحتاجها لتأكيد استقلاله الشخصيّ واعتماده على نفسه، واحترامه لها، وقدرته على المضي وفقا لدوافعه الخاصّة.. لم تعد تميز بين هذا وبين ما تقوم به المؤسّسات والاتّحادات من سعي لانهاية له إلى تراكم الملكيّة، إلى حدّ وصولهم إلى القوّة التي تسمح لهم باضطهاد الأفراد وحرمانهم من حقوقهم و امتيازاته الشرعيّة.

أسس بناء النظام الجديد

أصبحنا الآن، وبشكل عام، مدركين بشكل واضح للأسس الرئيسيّة، التي يجب أن يقوم عليها النظام العالمي الجديد . وهذه الأسس تتضمن بشكل رئيسي ما يلي:

- قيمة جميع البشر، بلا استثناء.
- حق تلبية الاحتياجات الأساسيّة، الطبيعيّة والنفسيّة الميتافيزيقيّة، لكل إنسان.
- العدالة والمساواة في فرص التنمية الشخصيّة، بالنسبة لجميع البشر.
- الاعتراف بأن كلّ هذه المبادئ والأهداف، يجب ان تتحقّق من خلال ما يمكن أن تحتمله البيئة، في الأرض والبحار والهواء والغابات، وفي إطار الرعاية الكاملة للغلاف الجوّي لكوكب الأرض.
- الاعتراف بأن كلّ هذه المبادئ يراعى عند تطبيقها الاهتمام المتساوي بأجيال المستقبل من البشر، ونظم حماية الغلاف الجوّي الذي تعتمد عليه حياتهم. مع احترام جميع أشكال الحياة، والأرض ذاتها.

من الناحية التاريخيّة، يمكن النظر إلى التطوّر البشري، باعتباره عديد من التجارب المحلّية، من أجل خلق نظم اجتماعية ذات تنوع واسع، ولكن قائمة دائماً على مفاهيم جزئيّة. مثال ذلك النظم

الاجتماعيّة التي تعمل لحساب بعض الناس على حساب إناس آخرين، أو التي تقوم على الاستنزاف المخلّ للبيئة والطبيعة. أو تلك النظم التي تنجح على المدى القصير، لكن من الواضح أنّها تفشل على المدى البعيد.

واليوم، يتّضح لنا أن جميع هذه التجارب المحلّية والجزئيّة للتطور البشري، والتي تقوم على الاستثمارات قصيرة الأجل، قد ثبت فشلها بطريقة أو أخرى، إذا ما نظرنا إليها من منظور كوكبي.

واليوم، أصبحنا نعرف أن مثل هذه المجتمعات يكون بمستحيل عليها البقاء، وأن عناصر عدم الاستقرار التي أقامت نفسها عليها، تؤثّر الآن على الاستقرار الداخلي لحكوماتها، وعلى استقرار الكوكب بأكمله. ولكن، كيف يمكن الربط بين هذه الحالة من عدم الاستقرار في الحياة، وبين المعنى العلمي له؟.

عناصر عدم الاستقرار، علميّاً

تحاول الكاتبة أن تربط بين حالة عدم الاستقرار العالمية، ومعنى عدم الاستقرار في مصطلحات مختلف العلوم الحديثة:

(١) بمصطلحات الديناميكا الحراريّة، وبالتحديد بالنسبة للقانون الأول والثاني، قانوني البقاء (استمرار النظام)، والفناء (انعدام النظام)، يمكن تطبيقهما على موضوعنا كالتالي: جميع المجتمعات البشريّة (وجميع النظم الحيّة)، تستمد حالة البقاء بأن تأخذ كلّ الأشكال المتاحة من الطاقة والمواد المركّزة، وتحوّلها إلى عوادم بمعدّلات مختلفة (أي عناصر فناء وعدم استقرار). ونحن نستطيع أن نقيس هذه النشاطات التنظيمية، ومدى ما تحدثه من عدم استقرار في مجالات أخرى.

تقول الكاتبة إن فهم هذه العمليّة، يقود إلى التحقّق من أن أيّ مؤسّسة من مؤسّسات إنتاج الطاقة، يجب علينا أن نطلق عليها "مؤسّسة الفناء وعدم الاستقرار، لأنّها تستمد نشاطها من إشاعة الفناء وعدم الاستقرار في أنظمة أخرى، كالبيئة مثلاً.

وتطبيق آخر على قوانين الديناميكا الحراريّة على المجتمعات البشريّة، ونسبة (النظام/الفوضى) بين المجتمعات. بناء الدول الأوربية، في مراحلها الاستعماريّة، كان على حساب عدم النظام في المستعمرات، سواء من الناحية الثقافيّة أو من ناحية الموارد الطبيعيّة.

(٢) وبمصطلحات علم الأحياء، ومبدأ التطوّر، نجد هذا التعبير "ليس أقرب إلى السقوط من النجاح". وهذا نرى ترديداً له في تناوب حالات المدى البعيد والمدى القصير بالنسبة للاستقرار و البناء.

(٣) وبمصطلحات النظريّة العامّة للنظم، وبصفة خاصّة ظاهرة الكمال في النظم الفرعيّة، نري أن السعي إلى كمال أحد الأنظمة، يكون على حساب أنظمته الفرعيّة.

(٤) وبمصطلحات علم البيئة، وبصفة خاصّة علاقة انتهاك المبدأ العام لتبادل الترابط بين الأنظمة البيئيّة والغلاف الجوّي بأكمله. وهذا يقود إلى حقيقة أن تبادل الترابط لكل النظم الفرعيّة على كوكب الأرض، يكون أكثر أهميّة بكثير من الاعتماد المتبادل بين الشعوب والدول و الثقافات و التكنولوجيّات.

الاستقرار وإعادة توزيع الثروة

من هذا، نرى أن طموحاتنا إلى نظام عالمي جديد، لا تقوم فقط على المبادئ الأخلاقيّة، فالقيم الكوكبية البازغة، أيّ القيم المتّصلة بصالح كوكب الأرض كلّه، تكون بنفس أهمّية المبادئ الأخرى، من أجل بقاء الجنس البشري.

وقد رأينا كيف يمكن أن نطرح حاجتنا إلى نظام عالمي جديد، من خلال "العلوم" المختلفة.

جميع النظم البيئيّة، تقوم دوريًا بإعادة توزيع الطاقة والخامات والبنيات، من خلال العمليّات والدورات الكيميائية الحيويّة والجغرافيّة الطبيعية. وعليه، لا بد لنا أن نلتزم أيضا بمبادئ إعادة توزيع نفس هذه الموارد، التي نستخدمها ونوزّعها، سواء كانت طاقة أو مواد في صورتها الأوّليّة، و"الثروات" المستمدّة منها، سواء كانت رأس مال أم نقود أم بنيات أم أدوات إنتاج أم "قوّة".

إن الفهم العلمي الجديد لمبدأ (الترابط المتبادل)، في عمليّة (إعادة التوزيع) الأساسيّة، يكون مصحوباً بالمبادئ البازغة مثل(اللاحتميّة) و(التتامّ) و(التغيير)، باعتبارها الوصف الأساسي للطبيعة.

يمكننا أن نقيم النظام العالمي الجديد على كلّ من المبادئ العلميّة والأخلاقيّة. إنّنا "نكتشف" النظام العالمي الجديد في العلوم، و"نتذكّر" أنّنا كنّا نعرفه من قبل، باعتبار أن هذه المبادئ الخمسة نجدها موجودة في جميع التقاليد الدينيّة والروحيّة.

ومن ثمّ، فإنّ عملية إعادة بناء المفاهيم في السياسات العالمية، تتضمّن ظهور إستراتيجيّات نفعيّة، وتحالفات جديدة، وما يمكن أن نطلق عليه "البروليتاريا الجديدة"، والتي لا تقتصر على العمّال كما قال ماركس، ولكن جميع البشر الذين لم يخضع عملهم لمنطق النقود، والذين أسيئ تقييمهم نتيجة للتفرقة القائمة على اللون أو الجنس أو العرق أو الدين.

الدول الصناعيّة تفقد تحكّمها

لقد فقدت الدول الصناعيّة قدرتها على التحكّم في شئونها. إنّها لم تعد قادرة على إدارة هذه المجتمعات الاجتماعيّة التكنولوجيّة المركّبة، أو حتّى على صياغة هذه المجتمعات من خلال متاهة التأثيرات المتبادلة ذات الأبعاد المتعدّدة. فاعتمادها شبه الكامل على اللانظام الحالي، وعلى الإحصاءات والتنبؤات الاقتصاديّة القائمة على النقود، يقود إلى تفاقم المحن التي تواجهها هذه الحكومات، وإلى إشاعة عدم الاستقرار في النظم النقديّة والتجاريّة للعالم. وفي نفس الوقت، أصبحت الدول الصناعيّة عاجزة عن الوفاء بادّعاءات المساعدة في تطوير دول العالم الثالث.

ومن هذا جميعه، يمكن أن نرى فشل الصناعة من خلال هذه الأزمات: انهيار النظام الاجتماعي، والأسرة، وتفكّك المجتمع، ووعودها الفارغة لشعوب العالم الطامحة التي تمخّضت الآن عن الاقتصار على تصدير مشاكل الدول الصناعيّة، وعوادمها، وتسليحها. هذه الأزمات التي تتصاعد وتتعقّد متمثّلة في جنون سباق التسلّح النووي، والمواجهات المتزايدة على الموارد المتناقصة. يمكننا من هذا أن نرى نهاية عصر استمرّ لمائتي عاماً.

هذا التصوّر المتشائم، تعادله الكاتبة بالحديث عن الجانب السعيد من حالة عدم اليقين هذه.

الجانب السعيد في عدم الاستقرار !

حالة عدم اليقين التي تسود العالم بأكمله، تحمل في أعطافها أملاً جديدا. هذا هو ما تختتم به الكاتبة هازيل هندرسون كتابها "سياسات العصر الشمسي"، فتقول:

"اليوم، يمكننا أن نرى الجانب الأكثر سعادة في قبول مبدأ عدم اليقين، وحتميّة التغيير، وهو أن جميع المؤشّرات المؤلمة، التي أشار إليها تقرير العالم ٢٠٠٠، ليست قدرا حتمياً و لكنّها فقط تحذيرات هامّة من السماح لهذه المؤشّرات التاريخية بالاستمرار. الإشارات المتصاعدة من الطبيعة، التي تضخّمها الآن التغطية الإعلاميّة والتقارير المتتابعة، بالإضافة إلى حركات المواطنين، تدفع إلى تغيير جسم السياسات عند مواجهة أخطارها، وتولّد أيضاً تصاعدا في الاهتمامات الجديدة، والإجراءات السياسيّة، وعمليات إعادة بناء المفاهيم ..".

تعليق ختامي

الذي لا شك فيه، هو أن آراء وأفكار الكاتبة المستقبليّة هازيل هندرسون، في كتابها "سياسات العصر الشمسي"، تحفل بالكثير من وجهات النظر التي تستحقّ التفكير بعمق وتحرّر، لأنّها آراء وأفكار غير تقليدية، تمضي إلى ما هو أبعد من سطح ما اعتدنا أن نطلق عليه الدول الصناعيّة الأكثر تطوّراً ونضوجاً. وأيضاً، لأنّها توضّح أبعاد الأزمة العالميّة الشاملة، وعلاقتها بدول العالم الثالث، إذا جازت التسميّة بعد ما طرحته الكاتبة، ممّا يجعلنا نعيد النظر في كثير من التسميات التي اعتدنا عليها.

راجي عنايت

عن المؤلّفة

هازيل هندرسون

- كاتبة مستقبلية، نشرت كتبها في العديد من دول العالم. محاضرة، واستشاريّة للمؤسّسات، فيما يزيد عن ثلاثين دولة. أسّست العديد من جماعات الخدمة العامّة.

- مديرة لمعهد"وورلد ووتش" في واشنطن، ومستشارة لجمعية "كوستو"، وعضو اتّحاد دراسات مستقبل العالم (روما)، ومراكز الدراسات المستقبلية في جنيف وبرن وبيركلي ونيويورك وسان فرانسسكو.

- حصلت على الدكتوراه الفخريّة، عن كتابها حول الاقتصاديات والتكنولوجيات البديلة. وعملت كأستاذة زائرة في أهم الجامعات الأمريكية.

- ولدت في بريطانيا، وتعيش حالياً في سانت أوجستين، بفلوريدا. ولها نشاطها في مركز المسئوليّات الحكومية، وقسم التعليم المستمرّ، بجامعة فلوريدا، في مدينة جينسفيل.

المحتويات

الذي لا شك فيه، هو أن آراء وأفكار الكاتبة المستقبليّة هازيل هندرسون، في كتابها "سياسات العصر الشمسي"، تحفل بالكثير من وجهات النظر التي تستحقّ التفكير بعمق وتحرّر، لأنها آراء وأفكار غير تقليدية، تمضي إلى ما هو أبعد من سطح ما اعتدنا أن نطلق عليه الدول الصناعيّة الأكثر تطوّراً ونضوجاً. وأيضاً، لأنّها توضّح أبعاد الأزمة العالميّة الشاملة، وعلاقتها بدول العالم الثالث، إذا جازت التسميّة بعد ما طرحته الكاتبة، ممّا يجعلنا نعيد النظر في كثير من التسميات التي اعتدنا عليها.

راجي عنايت



